الفصل التاسع عشر

العصر الروماني وما بعده في شمال إفريقيا

القسم الأول

العصر الروماني

بقلم ع. محجوبي

الاحتلال الروماني ومقاومة أهالي البلاد

بعد تدمير قرطاجة سنة ١٤٦ ق. م، وتحول اقليمها الى مجرد ولاية رومانية، أصبح مصير شمال إفريقيا في أيدي الرومان والممالك الوطنية. ولعله كان من المستحسن افراد فصل خاص لدراسة هذه الأخيرة منذ ظهور الممالك النوميدية الى نهاية عهد آخر ملك موريتاني في عام ٤٠م، بعد ذلك أصبح كل شمال إفريقيا رومانياً وظل كذلك حتى الغزو الوندالي.

ومع هذا لم يكن من السهل تحقيق احتلال البلاد، أوما يسمى في لغة الاستعمار - تلطيفاً للعبارة - «بتهدئة البلاد»، فقد قوبل انتشار الرومان جنوباً وغرباً من اقليم قرطاجة السابق ومملكة يوبا الأول السابقة، بمقاومة عنيدة، ولسوء الحظ لدينا فقط سجلات عن أبرز حوادث المقاومة دون أية تفاصيل أخرى. وبعد أن فرضت روما سيطرتها ودعمتها فإن الوحدة الثقافية والاقتصادية التي عملت روما بجد لنقلها الى شمال إفريقيا تقوضت أخيراً بمقاومة لا تنتهي أخذت الطابع العسكري، وكان لها أيضاً مظاهرها السياسية والعرقية والاجتماعية والدينية. وكل ما نعرفه عن هذه المقاومة وهذه الثورات مأخوذ من المصادر الأدبية والنقوش التي تمثل وجهة النظر الرومانية، وتزداد صعوبات التحليل التاريخي بسبب بعض مناهج التفكير المتبعة في كتابة التاريخ حالياً. فمنذ بداية القرن وحتى الآن بصفة خاصة لم يستطع المؤرخون، أو لم تكن لديهم الرغبة في التخلي عن آراء معينة متأثرة - بدرجات متفاوتة - بالمفاهيم والمذاهب السياسية التي كانت سائدة في الفترة الاستعمارية[1].

---

(١) انظر في هذا الشأن مقدمة كتاب M. Bénabou، باريس ١٩٧٦، وبخاصة الصفحات من ٩ الى ١٥.

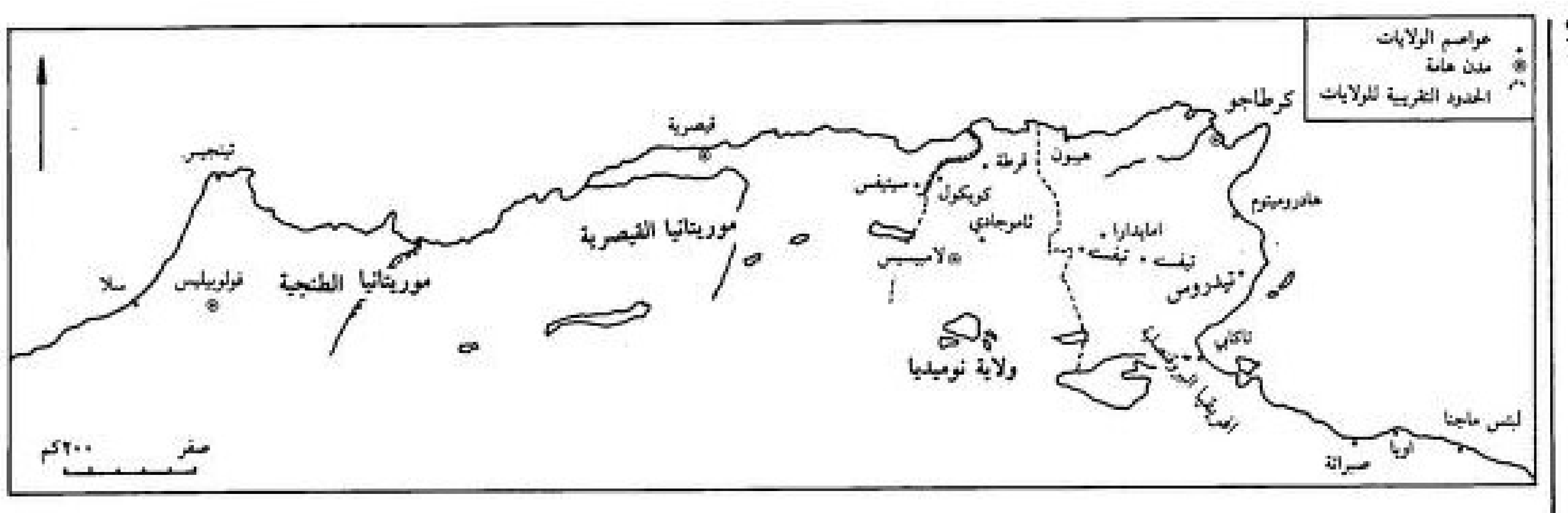
ان الطبيعة المميزة للحروب الافريقية تبرز بصفة خاصة من الروايات الخاصة بمظاهر الغزو، وخلال الربع الأخير من القرن الأول قبل الميلاد، فإن التتابع الطويل للانتصارات التي أحرزها القادة الرومان على الموريتانيين والموسولاميين (Musulamii) والكثوليين (Caetulians) والجرمانتيين ينهض دليلاً لا يتنازع على أن السكان الوطنيين لم يخضعوا خضوعاً تاماً، رغم الانتصارات الرومانية[٢].

والحرب التي نعرفها أكثر من غيرها هي تلك الحرب التي خاضها الزعيم النوميدي تكفاريناس (Tacfarinas) ضد الرومان، والتي استمرت ثمانية أعوام في عهد تيبريوس (Tiberius)، وامتدت الى كل المناطق الجنوبية لشمال إفريقيا، من طرابلس حتى موريتانيا. وتعتبر هذه الحرب باختصار لدى أغلب المؤرخين المحدثين صراعاً بين الحضارة والعالم البربري (غير المتحضر)، ومحاولة من البدو وأشباه البدو من السكان المحليين لوقف التقدم الروماني وعملية الاستيطان، رافضين بذلك نمطاً حضارياً أرقى، ونظاماً اجتماعياً أفضل[٣]. ومع هذا فإن المطالب التي نسبها تاكيتوس الى تكفاريناس تعطي فكرة واضحة عن الأسباب الأساسية لمقاومة السكان المحليين: فقد حمل القائد النوميدي السلاح لارغام أقوى امبراطور على الاعتراف بحق شعبه في الأرض؛ إذ تبع الغزو الروماني مصادرة كل الأرض الخصبة في الحال، وخربت حقول النوميديين المستقرين. وبطبيعة الحال فإن المناطق التي تعارف النوميديون على التجول فيها قد تقلصت وحددت، ووطد المحاربون القدماء وغيرهم من المستعمرين الايطاليين والرومان أقدامهم في كل مكان، بادئين بأغنى أجزاء البلاد، واقتطعت شركات التزام جباية الضرائب، وأعضاء الارستقراطية الرومانية، وأعضاء مجلس الشيوخ، والفرسان، ممتلكات ضخمة لأنفسهم. وبينما كانت بلادهم تستغل بهذه الطريقة، فإن الرعاة الأصليين، وكل السكان المقيمين الذين لم يسكنوا المدن القليلة الباقية بعد الحروب المتتابعة أو اجراءات مصادرة الملكية، فهم اما تحولوا الى فقر مدقع أو طردوا الى السهوب غير المشجرة والصحراء. وصار أملهم الوحيد في المقاومة المسلحة، وكان هدفهم الرئيسي من الحرب هو استعادة أرضهم.

استمرت العمليات الحربية خلال القرنين الأولين بعد الميلاد، واندفع الرومان الى الجنوب الغربي مثيرين القبائل التي تجمعت وانتشرت في المنطقة الممتدة من وادي ملوية الى جبال آمور والأوراس. واستقر الرومان بسهولة في الشريط الساحلي وفي الشمال الشرقي، ثم توغلوا بالتدريج في الجزء الجنوبي من تونس المعاصرة، وكذا في الهضبة العليا وأطلس الصحراء. وفي عهد أباطرة أسرة يوليوس – كلوديوس امتدت حدود المناطق المفتوحة من قرطة (Cirta) (قسنطينة) في الغرب الى تكابي (Tacape) (قابس) في الجنوب، وضمت أمايدارا (Ammaedara) (حيدرة) التي كانت مركز القيادة الرئيسي للفرقة الثالثة الأغسطية، وثيليبته (Thelepte) (فريانة) وقفصة (Capsa). وفي عهد الأباطرة الفلافيين استقرت الفرقة في تيفستة (Theveste) (تبسة)، ودفعت الحدود الى الأمام حتى سطيف (Sitifis)، وقد ضمت منطقة نيمنتشا (Nementcha) في عهد تراجان، وأسست مستعمرة تاموجادي (Thamugadi) (تمجاد) في عام ١٠٠م، وأخيراً في سنة ١٢٨م ترك الجيش حامية قوية في لمبايزيس (Lambaesis) (لامبيز)، وشقت الطرق خلال جبال أوراس التي كان يحميها من القبائل معسكر جيميلاي (Gemellae) (عين مليلة). وبين الولايات الرومانية والمناطق الصحراوية الواقعة الى الجنوب، والتي دفعت اليها القبائل، انشئت منطقة حدود دفاعية حصينة أي ثغور (Limes) تقدمت تدريجياً في اتجاه الجنوب الغربي، واعتبرت جزءاً من شبكة بعمق يتراوح بين ٥٠ و١٠٠كم من الخنادق والطرق التي

(٢) P. Romanelli, Roma, 1959, p. 175 et seq.

(٣) P. Romanelli, p. 227 and seq.



الولايات الرومانية في شمال إفريقيا في نهاية القرن الثاني الميلادي (عن ع. عجوبي ١٩٧٧)

يدافع عنها مجموعة من المراكز العسكرية والقلاع الصغيرة. وقد كشف البحث الأثري الذي أجراه براديه (J. Baradez) – بين ما كشف – عن أجزاء من خندق (Fossatum) يحفه جسر من الطين أو سور يقوم على حراسته أبراج مستطيلة أو مستديرة بينها مسافات غير منتظمة، ولكي تتم مراقبة تحركات القبائل البدوية، ولمنعها من نهب المناطق الزراعية والقوافل المتقدمة شمالاً الى المدن التجارية على خليجي قابس وسرت (سدرة) فقد أنشأ شعب السيرر (Serer) سلسلة من القلاع الصغيرة في مواجهة (الثغور)، وبالتحديد مثل دميدي (Dimmidi) (مسعد)، وكيداموس (Cidamus) (غدامس) وجولاس (Golas) (بونجيم). وهكذا زودت الحدود الجنوبية للولايات الافريقية أخيراً، وبهذه الطريقة، بنظام دفاعي فعال خلال القرنين الأولين للميلاد.

ومع هذا فلم تكن روما بقادرة على اقتلاع جذور مقاومة البربر، ولم تنجح قط في كبح جماح البدو المستمر في الجنوب والغرب، فرغم جهود تراجان وهادريان، ورغم السياسة الحازمة التي انتهجها سبتميوس سفيروس على حدود طرابلس، فإن أزمة القرن الثالث وضعت نهاية مبكرة لهذا المشروع. لقد وفرت الصحراء، وقدرة البدو راكبي الجمال على التنقل بسرعة، والمواصلات التي كان يمكن فتحها بسهولة من الغرب الى الشرق – على امتداد سلسلة أطلس الصحراء، وفرت للبربر الذين لا يقهرون قدراً كبيراً من حرية الحركة والمناورة. وفي هذا الصدد فإن القبائل التي نجحت أخيراً في التخلص من سيادة روما وجدت ذخيرة من القوى البشرية في موريتانيا الطنجية (الغربية)، وأخيراً في الامتداد الواسع للصحراء في المناطق الداخلية لطرابلس. وحتى الربع الأول من القرن الثالث كانت الفرقة الثالثة الأغسطية، والتي كانت قوتها تتراوح – من الناحية النظرية – بين خمسة وستة آلاف جندي، والتي عززت بالضرورة بعدد كبير من القوات المساعدة (Auxilia)، كانت تدافع عن وسط وجنوب البلاد ضد الغزاة المحليين. ويمكن أن نقدر الحد الأقصى لعدد الجنود خلال القرن الثاني بأنه يتراوح بين ٢٥ و٣٠ ألف جندي، وليس هذا الرقم كبيراً بأي مقياس، رغم أنه من الضروري أن ندخل في اعتبارنا أن المحاربين القدامى الذين استوطنوا في الأرض التي مهدت للزراعة على طول «الثغور»، كانوا ما يزالون مستعدين للخدمة، وفي وقت الحاجة كانت القوات ايضاً تنقل من الفرق المرابطة في ولايات الامبراطورية الأخرى، وبخاصة تلك المتمركزة في أسبانيا، بغرض الدفاع عن موريتانيا الطنجية، وللمحافظة على القانون والنظام كما كان «بروقنصل» افريقيا يمكنه أن يستدعي أيضاً الكتيبة الثالثة عشرة المعسكرة في مدينة قرطاجة، وكذا فصائل صغيرة من الفرسان، بينما كانت مكافحة القرصنة وحراسة السواحل من واجبات «الأسطول الاسكندري». لقد كانت الفرقة الافريقية – تتكون في البداية – من عناصر مختلفة جداً، ولكن تدريجياً أصبحت تتألف من جنود كلهم تقريباً من السكان المحليين. ومع هذا فقد كانت هناك بعض الوحدات الشرقية – التي تكونت من السوريين الذين اعتادوا حرب الصحراء – مثل كتيبة الخالكيين (Cohors Chalcidenorum)، ورماة السهام البالميريين (التدمريين).

التنظيم الاداري والمشاكل العسكرية

في ١٣ يناير سنة ٢٧ق.م. قسم أكتافيانوس الذي منح لقب «أغسطس» بعد ذلك بثلاثة أيام ولايات الامبراطورية – طبقاً للتسوية التي تمت بينه وبين السناتو: (مجلس الشيوخ الروماني). وكانت إفريقيا –

التي فتحت واستقرت منذ زمن طويل، وارتبطت بطبقة اعضاء مجلس الشيوخ بالعديد من المظاهر ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية - كانت من بين الولايات التي يديرها مجلس الشيوخ، وقد امتدت حدودها الغربية عبر وادي ابيساجا (Ampsaga) (الوادي الكبير) - كويكول (Cuicul)(جميلة) - زاراي (Zarai) (زراية) - حضنة (Hodna)، وفي الجنوب الشرقي ضمت أرضها السهل الساحلي في طرابلس، الممتد حتى هياكل الفيلاينيين التي تميز الحدود مع قورينائية (Cyrenaica) (إقليم برقة). هذه هي «ولاية إفريقيا»، التي أطلق عليها أيضاً لقب «البروقنصلية»، وضمت الولايتين اللتين كانت روما قد انشأتها على التوالي في شمال إفريقيا: الأولى التي تكونت من الأراضي البونية التي فتحتها روما في سنة ١٤٦ق.م. وتعرف باسم «إفريقيا القديمة»، والثانية التي كونها قيصر بعد حملته الافريقية ضد أنصار بومبي وحليفهم الملك يوبا الأول ملك نوميديا، وعرفت باسم «إفريقيا الجديدة». وبالاضافة الى هاتين الولايتين كانت هناك مستعمرات قرطة الأربع (حول قسنطينة) التي تنازل عنها قيصر للمغامر الايطالي بوبليوس سيتيوس (P. Sittius).

وكما كان الحال في العصر الجمهوري، استمر مجلس الشيوخ الروماني في العصر الامبراطوري يختار حاكم إفريقيا، وكان موظفاً من أصحاب الرتب العالية، لأنه كان واحداً من القنصلين السابقين القدامى في روما، في وقت سحب القرعة لاختيار حكام الولايات، وعلى هذا كان يحمل لقب «بروقنصل Proconsul»، وكان يتولى منصبه في قرطاجة لمدة عام واحد، اذا لم تتم إطالة مدة منصبه كإجراء استثنائي. وبالاضافة الى سلطاته القضائية العليا، والتي كان بمقتضاها القاضي الأعلى للولاية في كل من القضايا المدنية والجنائية، كان يتولى السلطات الادارية والمالية، وكان يراقب السلطات الادارية والمحلية، رغم مبدأ الحكم الذاتي، ويبلغها بالقوانين والتنظيمات الامبراطورية وكان يشرف على تنفيذ المشروعات العامة الكبرى، ويعتمد الانفاق، وقد مارس السيطرة العليا على الادارة المسؤولة عن امداد روما بالقمح الافريقي، وعلى فاعلية النظام الضريبي الذي كانت حصيلته مخصصة لخزانة مجلس الشيوخ (Aerarium Saturni). وكان يساعده مندوبان من مرتبة البروبريتور (Propraetor)، أحدهما يقيم في قرطاجة نفسها، والثاني في هيبو ريجيوس (بونة - عنابة)، وكذلك يعاونه كوايستور (Quaestor) أي مراقب للخزانة، الذي اختص بالادارة المالية. وزيادة على ذلك - كما ذكرنا - فانه كان مزوداً بقوة صغيرة من الجنود، حوالي ١٦٠٠ رجل، للمحافظة على القانون والنظام.

وكان يمكن للامبراطور أن يتدخل في شؤون الولايات السناتورية (التابعة لمجلس الشيوخ) سواء مباشرة، أو - كما كان الغالب في معظم الأحوال - عن طريق وكيل للامبراطور (Procurator) من طبقة «الفرسان» (رجال الأعمال)، وهو الموظف الامبراطوري المسؤول عن ادارة ضياع الامبراطور الواسعة (داخل الولايات السناتورية)، وعن بعض الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الخمسة بالمائة على التركات (Vicesima Rereditatium) والتي كانت تخصص للخزانة العسكرية (Aerarium Militare) التي يشرف عليها الامبراطور. وكان لوكيل الامبراطور كذلك قدر من السلطة القضائية محددة بصفة أساسية في تسوية المنازعات الضريبية. ومنذ عام ١٣٥ أصبح يساعده موظف أطلق عليه (Procurator Patrimonii) لادارة أملاك الامبراطور الشخصية (الموروثة)، وموظف آخر أطلق عليه (Procurator IIII Publicorum Africae) لادارة الايرادات العامة من الضرائب، وقد دخل هؤلاء الموظفون من رجال الادارة الامبراطورية غالباً في صراع مع البروقنصل، رغم أنه لا يوجد دليل على أنه كانت لديهم تعليمات بوضعه تحت المراقبة.

وفي نفس الوقت فإن ولاية إفريقيا البروقنصلية على عكس غالبية الولايات التابعة لمجلس الشيوخ، لم تكن تخلو من القوات، وبينما كان الجزء الشمالي الشرقي الذي يطابق الولاية القديمة «إفريقيا القديمة» هادئاً جداً، لم تكن هذه حالة الأقاليم الجنوبية، حيث احتاجت السلطات الرومانية الى حامية عسكرية لحراسة وتوسيع المنطقة - التي كان من المفترض أنها هادئة - تدريجياً، وكانت هذه القوات تتكون أساساً من الفرقة الثالثة الأغسطية، والتي كان يتولى قيادتها، في أول الأمر البروقنصل أي حاكم الولاية نفسه، الذي كان - على ذلك - في مركز يجعله قادراً على تأكيد سلطته العسكرية بوصفه حاكماً معيناً من قبل مجلس الشيوخ ومسؤ ولاً أمامه. ومع هذا، فإن هذا الوضع لم يكن في الامكان ان يستمر دون اثارة ريبة الامبراطور. ولم يمض وقت طويل، قبل أن يقرر كاليجولا - استمراراً للسياسة العامة في تقييد سلطات الحكام المدنيين وتقليل سلطة واستقلال مجلس الشيوخ - إجراء تغيير سياسي - عسكري هام في تنظيم ولاية افريقيا البروقنصلية: فسحبت القيادة العسكرية من يد البروقنصل، الحاكم المدني للولاية، وقد أدى هذا - في واقع الأمر لا من الوجهة القانونية - الى جعل منطقة نوميديا العسكرية تحت سلطة قائد الفرقة الثالثة الأغسطية (Legatus Leg. III Aug.). ومنذ سنة ٣٩م. كان وضع الموظف الذي عهد اليه بهذه القيادة الخاصة يقع وسطاً بين وضع القادة الذين كانوا حكاماً لولايات إمبراطورية (Legati Augusti Propraetore) ووضع قواد الفرق (Legati Legionis) الذين كانوا خاضعين لقيادة عليا في يد حاكم ولاية ترابط فيها أكثر من فرقة واحدة[٤].

ومع هذا لم يكن الموقف واضحاً جداً، وأدى بالضرورة الى نشوب المنازعات بين «البروقنصل» وقائد الفرقة حول مجالات اختصاصهم في الموارد المالية والسلطة. وقد نظم سبتميوس سفيروس الموقف باقامة منطقة عسكرية في نفس مستوى الولاية، وكانت هذه هي ولاية نوميديا، التي يحتمل أنها أنشئت في سنة ١٩٨ - ١٩٩م[٥]، وكان يديرها قائد الفرقة، الذي يلقب أحياناً بالحاكم (Praeses)، ويعينه وينقله الامبراطور مباشرة، وكانت حدودها الغربية لا تزال تتبع الضفة اليسرى لوادي إمباجا (الوادي الكبير) مارة بغرب كويكول (Cuicul) (جميلة)، وزاراي (Zarai)(زراية) قاطعة سهل الحضنة، وتنحدر جنوباً في اتجاه الأغواط (Laghouat). وأما الحدود الشرقية فكانت تجري من نقطة شمال غرب هيبو ريجيوس (Hippo Regius) (عنّابة) الى الغرب من كالاما (Calama)(قالمة)، متبعة الضفة اليمنى لوادي شرف مارة الى غرب ماجيفا (Magifa) ومتقدمة نحو الحافة الشمالية الغربية من شط الجريد.

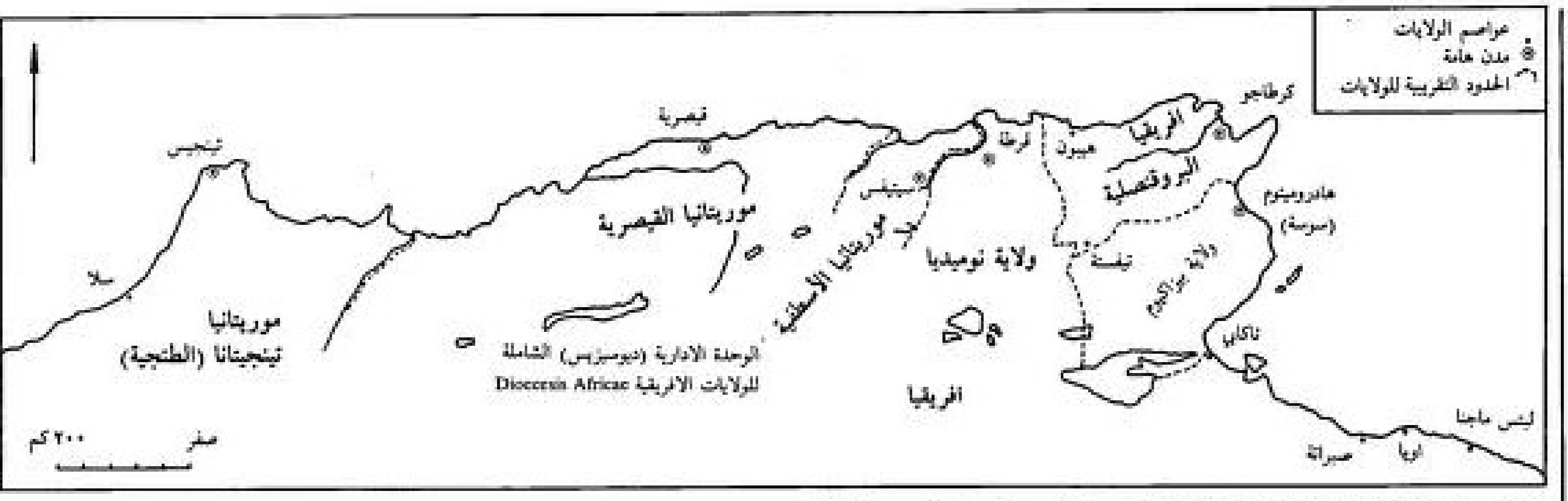
وبين «الوادي الكبير» والأطلنطي كانت توجد مملكة موريتانيا، التي أوصى الملك بوخوس الأصغر بها من قبل الى الامبراطورية الرومانية في سنة ٣٣ق. م.[٦] وقد قبل أكتافيانوس - أغسطس فيما بعد - الميراث، واستفاد هو نفسه من الفرصة لانشاء إحدى عشرة مستعمرة لقدامى المحاربين في البلاد. ولكن في سنة ٢٥ق. م. سلم أكتافيانوس المملكة الى يوبا الثاني، والذي خلفه ابنه بطلميوس سنة ٢٣م. ومن المحتمل أن اكتافيانوس المعروف بالحذر قد اعتقد أن البلاد لم تكن مستعدة للاحتلال الروماني، وأنه كان من الضروري التمهيد لذلك عن طريق تدخل الزعماء المحليين، وفي سنة ٤٠م رأى كاليجولا ان وقت الادارة المباشرة قد حان، ولهذا اغتيل بطلميوس[٧]. وأخيراً قرر كلوديوس في

(٤) M. Bénabou, 1972, VI, p. 129-136.

(٥) H.G. Pflaum, 1957, p. 61-75.

(٦) P. Romanelli, 1959, p. 156 and s.

(٧) J. Carcopino, Paris, 1958, p. 191 ff.; 1948, pp. 288-301; M.I. Rostovtzev, 1957 pp. 321 ff.; T. Kotula, 1964, pp. 76-92.



الولايات الرومانية في شمال افريقيا في القرن الرابع الميلادي (عن ع. محجوبي ١٩٧٧)

كانت افريقيا البروقنصلية، وولاية بيزاكيوم وولاية نوميديا، وموريتانيا القيصرية وموريتانيا الاسطيفية تتبع الوحدة الادارية المسماة Dioecesis Africae (ادارة ايطاليا)، وكانت ولاية موريتانيا الطنجية تتبع الوحدة الادارية المسماة Dioecesis Hispaniae (ادارة الغال) Gaul

نهاية عام ٤٢م تنظيم ولايتي موريتانيا: القيصرية الى الشرق، والطنجية الى الغرب، ويفصل بينهما نهر مولوكا (Mulucha) (نهر ملوية) ومثل نوميديا، خضعت ولايتا موريتانيا لسلطة الامبراطور المباشرة، وقد حكمهما اثنان من وكلاء الامبراطور العاديين من طبقة الفرسان (Procuratores Equestres)، أحدهما يقيم في إيول - قيصرية (شرشال)، والثاني - على ما يرجح - في فولوبيليس (Volubilis) (وليلي)، حيث وضعت تحت امرتهما وحدات من «القوات المساعدة» (Auxilia)، وفي نفس الوقت يتوليان سلطات عسكرية ومدنية محددة.

ولم تحدث تغييرات عامة بعد ذلك في التنظيم الاداري والعسكري في الولايات الافريقية حتى عهد دقلديانوس (Diocletianus). ورغم أن ولايات إفريقيا كانت أقل معاناة من الولايات الأخرى، فإنها لم تستطع تجنب مضاعفات الأزمة العامة التي أثرت في كل العالم الروماني من عدة نواح مختلفة: سياسية واقتصادية ودينية وخلقية. لقد غدت تنذر بالخطر في نهاية عصر أسرة انطونينوس ولم تنقشع الغيوم المتراكمة بالتغييرات التي تمت في عصر أسرة سفيروس. ومنذ سنة ٢٣٨م وما بعدها ساء الموقف حتى انفجرت ثورة مسلحة في نهاية القرن الثالث. وفي شمال إفريقيا كانت غارات القبائل الموريتانية نذيراً بانحسار المد الروماني، وقد استؤنفت بقوة متجددة فيما بين سنة ٢٥٣م وسنة ٢٦٢م، ومرة اخرى في عهد دقلديانوس[٨]. لقد تقوضت السلطة الامبراطورية تدريجياً بسبب الأزمات المالية والاقتصادية الطويلة في ولايات كانت مزدهرة حتى ذلك الحين (وكان لهذه الأزمات آثار عاجلة وآجلة على السواء في ولاية إفريقيا البروقنصلية ونوميديا خلال القرن الثاني والربع الأول من القرن الثالث) مع اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية، ويضاف الى هذا ظروف اغتصاب السلطة والفوضى العسكرية، ولذا فإن سلطة روما تفتت الى عدة حكومات متعاقبة أو متزامنة.

ومع هذا فقد انتفضت الامبراطورية وقاومت هذه المخاطر التي أحدقت بها وقتئذ لتنقذ نفسها، ففي عهد جالينوس (Gallienus) اتخذت أولى الاجراءات في سلسلة من الاصلاحات التي انجزت خطوة خطوة في ضوء التجربة، والتي أثرت في كل مجالات العمل، وغيرت نظام الجيش والقيادة، واصلحت الحكومة، وادارة الولايات. وامتدت هذه الاصلاحات الى السياسة الاجتماعية والدينية والعبادة الامبراطورية. وكان هذا بداية مشروعات الاحياء واعادة البناء التي استمرت في عهد اوريليانوس (Aurelianus)، وبروبوس (Probus)، وبلغت ذروتها في النظام الذي دعمته اصلاحات دقلديانوس البعيدة المدى، وأخيراً فإن تجديدات قسطنطين التي اوجدت عالماً جديداً يمكن أن يقال عنها - في نفس الوقت - انها أدت الى تركيب متلاحم من نجاح وفشل هذه الاصلاحات، بالاضافة الى اتجاهات العصر الدينية.

ان فصل السلطتين المدنية والعسكرية كان أحد الملامح البارزة في ادارة الولايات في العصر الأخير للامبراطورية، لقد تحقق هذا تدريجياً فيما بين عهد جالينوس وعهد قسطنطين الذي نظمه في شكله النهائي.

أصبح اعادة بناء النظام العسكري في شمال إفريقيا ضرورياً عندما سُرحت الفرقة الأغسطية الثالثة[٩] المرابطة في افريقيا في عهد جورديان الثالث، وعهد بالقيادة أخيراً الى كونت إفريقيا (Comes Africae) الذي اصبحت تحت سيطرته كل قوات الولايات الافريقية. وكان جيش القرن الرابع هذا

(٨) انظر: M. Bénabou, La Résistance Africaine.., 218 and s. and p. 234 and s.

(٩) Id, p. 207 and s. وبالنسبة لاعادة تنظيم الفرقة العسكرية الرومانية (Legio) في عهد فاليريان p. 214, and s.

مختلفاً جداً عن جيش العصر المبكر للامبراطورية لقد جعلت هجمات القبائل الموريتانية من الضروري بناء جيش خفيف الحركة، ووجود قوة ضاربة مستعدة دائماً للقيام بعمل سريع في المناطق غير الآمنة.
وكان هذا الجيش يتكون من وحدات مشاة الفرق الرومانية وفصائل فرسان جنودها أساساً من الفلاحين الذين اصطبغوا بالصبغة الرومانية ويعيشون بالقرب من المعسكرات. ومع هذا أصبحت الخدمة العسكرية تدريجياً وراثية واجبارية، وقد اضعف هذا من قدرة الوحدات العسكرية، وبالاضافة الى هذا الجيش الخفيف الحركة، والذي يعتبر جيشاً نظامياً، كان هناك «حرس الحدود Limitanei» ، وهم الجنود الفلاحون الذين خصصت لهم قطع من الأرض تقع على طول الحدود، وقد أعفوا من دفع الضرائب، ومقابل ذلك فرض عليهم حراسة الحدود وصد أي قبائل مغيرة. وعلى غرار حرس الحدود في الشرق كان حرس الحدود في موريتانيا الطنجية، منظماً في وحدات تقليدية - فصائل فرسان وكتائب مشاة -، ولكن كل قوات حرس الحدود في الولايات الافريقية الأخرى، وزعت - بدلاً من ذلك - على قطاعات جغرافية، وتتلقى كل منها أوامرها من قائد حرس الحدود Praepositus) (Limitis . وتبين الأدلة الأثرية من مختلف الأنواع والتي عثر عليها بصفة خاصة في القطاع الشرقي من «الثغور» أن قوات حرس الحدود كانت تتجمع حول المزارع الخصبة، وتعيش على الأرض التي تستخدم غالباً الري بالقنوات، وهكذا دفعوا بعجلة التقدم الزراعي والاستيطان البشري الى تخوم الصحراء، وأصبحت «الثغور» داخلة في نطاق الاتصالات التجارية والثقافية أكثر من كونها خطاً فاصلاً بين الولايات الرومانية والجزء المستقل من البلاد والذي ظل بربرياً (غير متحضر). وهذا يوضح كيف أن الحضارة الرومانية الافريقية والمسيحية استطاعت الوصول الى المناطق الواقعة خارج نطاق الادارة الرومانية المباشرة. ويجب أن نضيف أن الحكومة الرومانية قد أبقت دائماً على العلاقات مع الزعماء القبليين الذين غالباً ما كانوا يوافقون - مقابل الاعانات المالية والانعام عليهم بالرتب الامبراطورية، والاعتراف بسلطاتهم المحلية - يوافقون على تجهيز وحدات من الرجال الذين كان يناط بهم واجبات الحراسة على طول «الثغور».

وقد واكبت الاصلاحات العسكرية تغييرات جوهرية في الادارة المحلية للولايات، فمن الثابت الآن أن اعادة التنظيم قد نفذت تدريجياً، وراعت الاحتياجات والأوضاع السائدة في كل ولاية.
ولتدعيم السلطة الامبراطورية، وفي نفس الوقت تقليص سلطة «البروقنصل» الذي كانت سلطته غالباً العوبة في أيدي مغتصبي السلطة، ولزيادة الدخل من الضرائب للانفاق على الاجراءات الدفاعية ضد الغارات التي تهدد الحدود، فقد قسمت إفريقيا البروقنصلية الى ثلاث ولايات مستقلة: في الشمال ولاية زغوان (Zeugitana) ، أو الولاية «البروقنصلية» بأتم معنى للكلمة، وتمتد جنوبياً عند خط يجري بين حيدرة (Ammaudera) وبوبوت (Pupput)قرب حمامات (Hammamat)، وغرباً تضم قالمة (Calama) وخميسة (Thubursicum Numidarum)وتبشة (Theveste)ومع هذا ظل «البروقنصل» في قرطاجة موظفاً مهماً، لقد كانت رتبته تخوله لقب (Clarissimus) وهو غالباً ما كان يصل - بعد انتهاء مدة منصبه - الى قمة الهيئة القنصلية ويندرج بين صفوف حملة لقب (Illustres) . كان هؤلاء الحكام من القناصل البدلاء في أحيان غير قليلة أثناء القرن الرابع من أصل افريقي. وكان يساعدهم دائماً نائبان (Legati) ، كانا - بصفة عامة - على ارتباط عائلي بهم. ويقيم أحدهما في قرطاجة، والآخر في هيبو (عنابة)، وقد احتفظ (البروقنصل) بامتيازاته القضائية والادارية، ولكن الاشراف على الشؤون المحلية كان يتم بطريقة استبدادية متزايدة، وصار العمل الاداري أكثر تعقيداً بسبب زيادة الادارات، ومسؤولية الموظفين أمام البروقنصل ونائبه.

وكانت ولاية بيزاكيوم (Byzacium) (مزاق) جزءاً من ولاية «البروقنصلية»، وقد امتدت من خط أمايدارا - بوبوت الى أبواب تاكاپي (قابس)، وفي اتجاه الغرب ضمت اقليم مكتار (Mactar) (مكثر)، وسوفيتولا (Sufetula) (سبيطلة)، ثليبتة (Thelepte - فريانة) وقفصة (Capsa)، ومع هذا ففي الجنوب لم تكن مراكز حراسة «الثغور» تحت سلطة حاكم ولاية بيزاكيوم، التي كانت - مثل ولاية البروقنصلية - بلا قوات. وكانت المراكز الواقعة قرب شط الجريد - على هذا - من مسؤولية ولاية نوميديا، بينما كانت تلك الواقعة في الجنوب الغربي تحت سلطة ولاية طرابلس. وكان حاكم بيزاكيوم - الذي يقيم في هادروميتوم (سوسة) - في البداية من سلك الفرسان، ويحمل لقب «رئيس Praeses»، ولكن يحتمل أنه في عهد قسطنطين - وعلى أي حال بعد سنة ٣٤٠م - ضُمَّ إلى الهيئة القنصلية.

وفي الجنوب الشرقي ضمت ولاية طرابلس الجديدة منطقتين مختلفتين: شريط ساحلي يمتد من تاكاپي (قابس) الى هياكل الفيلاينيين، التي صارت خاضعة للبروقنصل - ويحتمل جداً لنائبه المقيم في قرطاجة - ، وفي الداخل تم وضع منطقة «ثغور» ولاية طرابلس - وحتى القرن الثالث - تحت سلطة قائد الفرقة الأغسطية الثالثة، حاكم ولاية نوميديا. وقد ضم هذا الاقليم الجفرة، ومطمطة، وامتد حتى الحافة الشمالية لشط الجريد. وتبين البحوث الحديثة أنه - خلافاً للظنون السابقة - في حين أخلى الرومان عدة مواقع معينة متقدمة مثل جولاس (Golas) (بونجم)، فانهم حافظوا على مواقعهم جنوب الساحل خلال القرن الرابع وحتى بداية القرن الخامس[١٠]، وهذا يوضح سبب تمكن حكام طرابلس من القيام بدور عسكري هام في مناسبات مختلفة، وحتى سنة ٣٢٤ - ٣٢٦م حملوا لقب «الرؤساء Praeses» وتمتعوا بالسلطة العسكرية، وأقاموا في لبدة (Leptis Magna). وفيما بعد أسندت قيادة القوات المعسكرة في «الثغور» الى كونت إفريقيا الذي لم يحتفظ بها - مع هذا - دون انقطاع: وقبل سنة ٣٦٠م بقليل، وفي سنة ٣٦٥م سحبت قيادة «الثغور» في طرابلس - مؤقتاً - من كونت إفريقيا، وعهد بها الى رئيس (Praeses) ولاية طرابلس، ومن المحتمل أن ذلك كان بسبب عدم استقرار قبيلة الأوستوريين (Austuriani)، وإثارتها للشغب والقلاقل.

كان لولاية نوميديا منفذ ضيق على البحر بين جبال ايدوغ (Edough) في الشرق ومصب نهر «الوادي الكبير» في الغرب، ولكن أراضيها كانت متسعة في اتجاه الجنوب وتمتد من الطرف الشرقي من شط الحضنة الى أبواب تفيستة (تبسة). وكانت في بادىء الأمر مقسمة الى منطقتين اولاهما تشمل المنطقة الهادئة لمدن الاتحاد القديم حول العاصمة قرطة (Cirta) (قسنطينة)، والأخرى تتكون من إقليم جبلي مشاغب في الجنوب، وأهم مستوطناتها لامبيّس (Lambaesis) (لامبيز)، ولكن أعيد توحيدهما منذ وقت مبكر في سنة ٣١٤م. ومهما يكن من أمر فقد استمرت نوميديا تحكم عن طريق حاكم من طبقة «الفرسان»، يمارس السلطتين المدنية والعسكرية، ويحمل لقب «رئيس Praeses»، وذلك حتى سنة ٣١٦م. وفي هذه السنة عهد بالحكومة المدنية الى عضو من طبقة السناتو (مجلس الشيوخ) يحمل لقباً جديداً هو «الحاكم القنصلي للولاية» (Consularis Provinciae)، وعندئذ منح لقب (Clarissimus)، وكانت الغالبية العظمى تنتمي الى الارستقراطية الرومانية بسبب المصالح المتعلقة بالأرض التي تربط هذه الأخيرة بهذه الولاية الغنية. وصارت قرطة (Cirta) العاصمة الوحيدة، وسميت قسطنطينة (قسنطينة الآن) تيمناً باسم الامبراطور قسطنطين وتخليداً لذكراه.

---

(١٠) أكد الانسحاب من طرابلس الداخلية؛ C. Courtois, Paris, 1955, pp. 70-79. ولم يشارك في ذلك علم الآثار انظر: A. di Vita, 1964, pp. 65-98, and G. Clemente, 1968, pp. 318, 342.



١

٢



١ : تمجاد
(قديماً مدينة تاموجادي)،
الجزائر: طريق وقوس تراجان
٢ : مكثر
(قديماً مدينة مكتاريس)،
تونس: قوس
تراجان، مدخل الساحة العامة

إن مشكلة إعادة التنظيم الاداري في ولاية موريتانيا في القرن الرابع مرهونة بسؤال له أهمية قصوى، وهو: هل أُخلي الجزء الداخلي من موريتانيا الطنجية وكل الجزء الغربي من القيصرية على يد دقلديانوس قبيل توليه العرش؟ . وفي ضوء البحوث الحديثة يبدو مشكوكاً فيه - الى درجة كبيرة - أن المنطقة الواقعة الى الغرب من موريتانيا القيصرية قد هجرت(١١) . ومن ناحية أخرى فمن المتفق عليه أن دقلديانوس جلا عن كل المناطق جنوب وادي لوكوس في موريتانيا الطنجية في سنة ٢٨٥م، ومع هذا فيبدو أن روما أبقت على الاتصالات البحرية البحتة مع المدن الساحلية، وهذا يفسر كيف بقيت أماكن معينة مثل سلا (Sala) (قرب الرباط) في عهد قسطنطين - داخل دائرة النفوذ الروماني(١٢) .

وزيادة على ذلك فإن دقلديانوس فصل الجزء الشرقي من موريتانيا القيصرية لينشىء ولاية جديدة وكانت هذه هي موريتانيا الاسطيفية (Mauretania Sitifensis) وعاصمتها سيتيفس (Sitifis)، وهي سطيف الحديثة . وأخيراً فصلت موريتانيا الطنجية - لأسباب ادارية - عن باقي إفريقيا، وألحقت بالوحدة الادارية الكبيرة (Diocesis) التي تكونت من الولايات الأسبانية .

ولتأكيد العلاقة بين الحكومة المركزية والولايات التي اصبحت بذلك أصغر وأكثر عدداً زاد دقلديانوس عدد الموظفين الكبار الذين اضطلعوا بمهام كانت من قبل استثنائية، ولكنها صارت وقتئذ دائمة هي وظائف نواب الحرس الامبراطوري . وطبقاً للمبدأ المعمول به كان هؤلاء النواب (Vicarii) من فئة الفرسان الذين يحملون لقب (Equites Perfectissimi) ، ولكنهم كانوا يرقون الى رتبة (Clarissimi) عندما يعينون في مراكز أرفع من مناصب الحكام المنتمين إلى الطبقة السناتورية (طبقة مجلس الشيوخ) . وكان كل نائب (Vicarius) من هؤلاء النواب مشرفاً على وحدة ادارية كبيرة (Diocesis) تتكون من عدد محدد من الولايات، وكانت «الادارة الافريقية» تشمل ولايات شمال إفريقيا باستثناء موريتانيا الطنجية، ووضع حكام هذه الولايات تحت سلطة نائب الحرس الامبراطوري (Vicarius) الذي يقيم في قرطاجة؛ وكان مسؤولاً أمام قائد الحرس البريتوري (أي الامبراطوري) (Praefectus Proetorio) المشرف على «ادارات» ايطاليا - إفريقيا - الليريا، ما عدا بروقنصل إفريقيا الذي كان مسؤولاً أمام الامبراطور مباشرة .

الاستعمار ونظام الحكم الذاتي (المحلي)

كانت الحضارة الرومانية - مثل الحضارة الاغريقية - مدنية الطابع بالضرورة، وكان مدى تحضر الولاية وصبغها بالطبع الروماني يحدّده درجة تقارب المدن(١٣) . وقد تقدمت الحياة المدنية كثيراً في الولايات الافريقية، وبخاصة ولاية إفريقيا البروقنصلية . ويمكن احصاء خمسمائة مدينة على الأقل في شمال إفريقيا كافة، ووجد منها مائتان في ولاية البروقنصلية وحدها(١٤)، ولكن ليس واضحاً بدرجة

(١١) انظر: P. Salama, 1954, p. 224-229 id. pp. 1292 - 1311.

(١٢) J. Boubbe, 1959 - 1960, pp. 141 - 145 and A. Jodin, Rabat, 1966.

(١٣) عن دور المدن وتطورها، انظر: M. Clavel and P. Levêque, Paris, 1971, pp. 7-94. وكما يقول كورتوا (Courtois) فإن كل شيء حدث وكما لو كان المعيار الوحيد للمشاركة الحقيقية في الحضارة هو مدى ما كانت تعكسه الحياة اليومية - قليلاً أو كثيراً - من مظاهر الحياة اليومية في روما» . انظر: Les Vandales... p. 111.

(١٤) G.C. Picard, Paris, 1959, p. 45 et s.

كافية ما اذا كانت هذه الحضارة العمرانية موروثة أساساً من العصر البوني - النوميدي[١٥].

وفي العصر الجمهوري، لم يفسح المجال لمشاركة المدن في حقوق المواطنة الرومانية. كان هناك فقط سبع مدن فينيقية الأصل، تتمتع بقدر من الحكم الذاتي الذي لم يكن يصمد أمام التقلبات السياسية: وكانت هذه المدن هي التي وقفت بجانب روما خلال الحرب البونية الأخيرة. وقد اعترف رسمياً بدساتيرها المعتادة، كما أعفيت أيضاً من ضريبة الأرض (Stipendium). وفي نفس الوقت أجاز الحكم الروماني - وإن لم يتعهد قانونياً بأن يحمي - أنظمة المدن الافريقية الأخرى التي استمرت في تطبيق النظام الاداري الفينيقي، ويرأسها «الشفطان Suffetes» ومجالس الأعيان، وكانت تدفع ضريبة الأرض (Stipendium)[١٦]. وقام جايوس جراكسو (G. gracchus)بأول محاولة رسمية للاستعمار طبقاً لمواد قانون روبريوس (Lex Rubria) في سنة ١٢٣ق.م، فخصص لستة آلاف مستوطن من الرومان واللاتين مساحة كبيرة من الأرض على أساس «٢٠٠ فدان روماني للفرد Ingera Per Capita» أي خمسين هكتاراً. ويستدل من جملة مساحة الحصص، التي يجب أن يضاف إليها الأراضي العامة (Ager Publicus) على توافر مساحات شاسعة صالحة للاستيطان. وهكذا فمن المعتقد أن الحصص الموزعة امتدت جنوباً من وادي بجراداس (مجردة) وحتى الخندق الملكي (Fossa Regia) عند حدود أول ولاية رومانية في إفريقيا، ذلك أن المستعمرين كانوا لا يستطيعون الحياة فقط في قرطاجة، ولا بد - على أي حال - أنهم انتشروا فيما بعد في عدد من المدن الصغيرة، ولا شك أنه كان من الضروري أيضاً مصادرة أراضي الملاك السابقين الذين طردوا الى أماكن أخرى. ومصير أول محاولة رومانية للاستعمار في إفريقيا معروف جيداً، فبسبب الدوافع السياسية الكامنة في الكراهية التي كان يكنها الارستقراطيون الرومان لجايوس جراكوس - المصلح وزعيم الحزب الشعبي -، وكذلك بسبب العوامل الاقتصادية الناشئة من أن المستوطنين كانوا يختارون من طبقة العامة البسيطة المعدمة ونادراً ما كانوا فلاحين من أصل ريفي، فقد فشلت المغامرة، وهكذا فإن مشروعه الاستعماري - في التحليل النهائي - قد اتخذه خصومه ذريعة للاطاحة بالحزب الديموقراطي وإتاحة الفرصة للاثرياء، وأعضاء مجلس الشيوخ، والفرسان لاقتطاع وتملك ضياع واسعة من الأراضي الافريقية التي فتحتها روما.

وبعد حرب يوغرطة في سنة ١٠٣ق.م. منح ماريوس (Marius) لجنوده المسرحين وأفراد قبيلة الجيتوليين (Gaetuli) (الجدالة) قطعاً من الأرض تمتد بطول الخندق الملكي (Fossa Regia)بين أكولا (Acholla) وثيناي (Thaenae) - وعلى أي حال - وبالتأكيد في الغرب، في وادي بجراداس (مجردة) الأوسط. ومن الأدلة المستمدة من النقوش يبدو أن هذه الحصص من الأرض قد سجلت في نقوش ثوبورنيكا (Thuburnica) التي تشير الى ماريوس باعتباره مؤسس (Conditor)هذه المستعمرة، وظهرت في اللقبين «ماريانا Mariana وماريانوم Marianum» اللذين اطلقا فيما بعد على مستعمرة أوكي مايوس (Uchi Maius)، وبلدة تيبار (Thibar)المتمتعة بالحكم الذاتي (Municipius).وكذلك في سنة ١٠٣ق.م.، يبدو أن المستوطنين استقروا في جزر قرقنة بزعامة والد يوليوس قيصر، ولكن حركة الاستعمار لم تأخذ مجراها الحقيقي الا باعادة بناء قرطاجة كمستعمرة باسم يوليوس Colonia Julia) (Carthago سواء على يد اكتافيانوس وحده، أو على يد الحكومة الثلاثية، في سنة ٤٢ق.م.، أو ربما أكثر احتمالاً في سنة ٤٤ق.م.، طبقاً للرأي السائد المقبول. وعلى هذا كان القرن الأول للاحتلال

(١٥) انظر، على سبيل المثال، مقالة: .G. Camps, 1960, p. 52-54 حيث يورد قائمة المدن السابقة على الحرب البونية الثانية، وقائمة مدن المملكة النوميدية بين «الخندق الملكي» ووادي «ملوية» (ص ٢٧٥ - ٢٧٧).

(١٦) .G.C. Picard, la Civilisation, p. 22 and s

الروماني فترة تدهور لافريقيا، تتميز بصفة خاصة بالاستغلال البشع للأرض الخصبة، وكان التقدم البطيء للاستعمار يرجع اذاً الى جشع رجال الأعمال، وبخاصة الفرسان، وأعضاء مجلس الشيوخ، الذين أداروا شؤونهم عن طريق وسطاء عندما لم يكن في استطاعتهم الحصول على مهمات سياسية يذهبون من خلالها الى إفريقيا(١٧).

بدأ أكتافيانوس – أغسطس احياء لخطط أبيه بالتبني يوليوس قيصر – عهداً جديداً في تاريخ إفريقيا، وهو نظام سياسي جديد، وبرنامج اداري وعسكري وديني بعيد المدى. وطبقاً للقائمة التي أمدنا بها بلينيوس – الذي ما تزال مصادره تثير كثيراً من الجدل(١٨) – فقد كان هناك ست مستعمرات رومانية، وخمس عشرة مدينة رومانية «Oppida Civium Romanorum» ، ومدينة واحدة لاتينية «Oppidum Latinum» ، ومدينة واحدة معفاة من الضرائب «Oppidum Immune»، وثلاثون مدينة حرة «Oppida Libera» ، وهناك نص منقوش في دُقة (Dougga)(١٩) يؤيد – على الأقل نظرية الباحث الألماني كورنيمان (Kornemann) حول بدايات الاستعمار ونظام الحكم المحلي الذاتي(٢٠).

وفي سنة ٢٩ق. م. عندما استكملت مستعمرة يوليوس القرطاجية (Colonia Julia Carthago) شكلها النهائي بتدفق نشط للمستوطنين الى قرطاجة – وربما قبل ذلك – فإن المواطنين الرومان الذين وصلوا في جماعات – كبيرة أو صغيرة – من المهاجرين للاستقرار قرب المدن غير الرومانية، وتجمعوا في كورَ (وحدات سكانية) تسمى (Pagi) ، وحصلوا على مزارع ريفية، وجدوا ممتلكاتهم مجاورة لحصص الأراضي (Pertica) المخصصة لمستعمرة قرطاجة. وقد أسس أغسطس أيضاً ما لا يقل عن ١٣ مستعمرة بين عامي ٣٣ق.م. و٢٥ق.م. في موريتانيا.

واستمر الأباطرة الذين خلفوا أغسطس في اتباع سياسته، ففي عهد ماركوس اوريليوس كان هناك أكثر من ٣٥ مستعمرة موزعة في الولايات الافريقية، وكقاعدة عامة فإن المهاجرين كانوا من المحاربين القدماء الذين خدموا في الفرق الرومانية التي سرحت نتيجة لاعادة تنظيم الجيش، وكان هناك أيضاً ايطاليون نزعت ملكياتهم أو حل بهم الخراب بسبب الأزمات الزراعية في شبه الجزيرة الايطالية، وعلى أي حال فإن عدد هؤلاء الأخيرين لم يكن كبيراً بحيث يؤدي الى تحويل الولايات الافريقية الى مناطق استيطان جديد، ولكن سياسة بناء هذه المستعمرات على أسس رشيدة كانت تأخذ في الاعتبار العوامل العسكرية والاقتصادية.

وقد اعطى الرومان للسكان المحليّين قدراً كبيراً من الحكم الذاتي الفعلي في شؤونهم البلدية، آخذين في الاعتبار خصائصهم اللغوية والقومية والدينية. ولم يكن هذا الموقف متناقضاً – على الاطلاق – مع سياسة الاستيعاب النهائي، لأن الفوائد الاقتصادية والسياسية والامتيازات التي تمتع بها المواطنون الرومان لم تفقد جاذبيتها بالنسبة للطبقات العليا من المجتمع الافريقي. وهؤلاء الأخيرون الذين ينتمون الى المجتمعات الريفية، والذين أسست وتطورت مستعمرات المهاجرين على حسابهم، نظروا الى المدن باعتبارها مراكز قمع أكثر من كونها مراكز تمدن وحضارة رومانية.

---

(١٧) عن استعمار ولايات إفريقيا في العصر الجمهوري – انظر: S. Gsell, Paris, 1913 — 1928. T.V. and Romanelli, P. Roma, 1959, p. 43-71.

(١٨) بالاضافة الى أن المعلومات التي أمدنا بها بلينيوس الأكبر (Plinius) في كتاب «التاريخ الطبيعي» (V, 22-30)حول حالة هذه المدن صعبة التفسير، وهناك رأي آخر في المشكلة قدمه L.A. Brunt, Italian Manpower, pp. 581 - 583.

(١٩) C. Poinssot, 1952, pp. 55-76.

(٢٠) E. Kornemann, 1901.

وتثير مسألة النظام البلدي مشكلات شديدة التعقيد يمكن هنا أن نلخصها فقط[٢١]. ففي المقام الأول هناك المدن غير الرومانية، التي كانت متعددة، والتي لم يكن سكانها مواطنين رومانيين، وكان معظم هذه المدن يخضع لضريبة الأرض الثابتة القيمة (Stipendium) ولكن بعضها تمتع بالحرية وهو ما عرف باسم (Libertas) والتي تعني الاعتراف رسمياً باستقلالها الذاتي، وكانت قلة منها معفاة من الأعباء المالية (Immunes)، وبعبارة اخرى معفاة من ضريبة الأرض (Stipendium)وهي الضريبة التي فرضها الغزاة. ثانياً، كانت هناك المدن اللاتينية: وقد منحت هذه المدن – سواء بمقتضى دستور عام، أو لأنه يسكنها مستوطنون لاتينيون أو غالبيتهم لاتينيون، الحقوق اللاتينية المسماة بالكبرى (Ius Latii Mainoris)، والتي تخوّل الجنسية الرومانية لكل من الحكام المحليين، وأعضاء المجلس البلدي، أو الحقوق اللاتينية المسماة (Ius Latii Minoris)، والتي تقصر الجنسية الرومانية على الأفراد الذين يتولون منصباً مدنياً من مناصب الحكم المحلي (Honos)، ومع هذا تمتع السكان الآخرون بحقوق مدنية مماثلة تماماً لتلك التي منحت للمواطنين الرومان. ثالثاً، في المستعمرات ذات الحقوق الرومانية الكاملة (Coloniae Iuris Romani) والتي حدد وضعها بقانون قيصر – الذي نشر بعد وفاته – بأن كل السكان فيها هم مواطنون رومان – ما عدا، طبعاً، العبيد – والمستوطنين الأجانب (Incolae) والملحقين (Adtributi)، وهو الاسم الذي يطلق على السكان الوطنيين – في القطاعات التي ألحقت لأسباب ادارية – بهذه المستعمرات.

وبالاضافة الى مستعمرات المهاجرين نشأت اعداد متزايدة من المستعمرات غير الرسمية التي كانت من قبل مجتمعات محلية، والتي اكتسبت بفضل تطورها وأخذها بأسلوب الحياة الرومانية، الاعتراف الرسمي بها مستفيدة من القانون الروماني. وبالاضافة الى ذلك كانت هناك القرى (Vici)، والكور (Pagi) التي كانت عادة تشكل جزءاً من الأراضي المخصصة (Pertica)لكل مدينة.

وفي ضياع الامبراطورية الشاسعة نادراً ما كان يحدث أي اتصال بين المزارعين وسكان المدن، وكانت الادارة في يد الوكلاء الامبراطوريين. وأخيراً في جنوب الولايات الافريقية، وبخاصة في ولايات موريتانيا، وضعت الأقاليم غير المدنية الخاضعة للنظام القبلي تحت مراقبة وحدات عسكرية صغيرة يتولى قيادتها قواد كتائب أو فصائل (Prefecti).

ومع هذا فلا تزال عدة نقاط متعلقة بنظم الحكم الذاتي غامضة، مثل ما يتعلق بتعريف «البلديات» الرومانية أو بالأحرى مدن الحكم الذاتي الرومانية (Municipium Uris Romani) على سبيل المثال، فقد ساد الاعتقاد مدة طويلة – استناداً الى رأي مومسن (Mommsen) – أن مجتمعات المواطنين الرومان كانت تسمى (Municipia) أو (Coloniae)، وأن الفارق بين اللفظين كان أساساً مسألة وضعها النسبي، وكان اسم «مستعمرة» (Coloniae) هو الأعظم شرفاً. وعملياً لم يكن هناك فارق ملحوظ بين هذين النوعين من المجتمعات ويعتقد أن التفسير جاء من اختيار أنظمة متشابهة الصورة لهذه الكيانات المستقلة ذاتياً. وطبقاً للنظرية التي طرحها شارل سوماني (Ch. Saumagne)، والتي لم تحظ بالقبول المطلق من الباحثين، فهناك – مع هذا – ما يدعو للاعتقاد بأن مدن الحكم الذاتي الرومانية (Municipia Iuris Romani)قد وجدت فقط في ايطاليا، ويستتبع هذا أن كل مدن الحكم الذاتي في الولايات كانت تتمتع بالحقوق اللاتينية (Iuris Latini) وأنه على هذا لم تكن هناك مجتمعات متمتعة بالحقوق الرومانية

(٢١) إن مشكلة السياسة المحلية الرومانية في إفريقيا موضوع دراستين حديثتين تكملان الدراسات السابقة وتضيفان اليها كل ما استجد من معلومات عن الموضوع .Berlin, 1952

(Iuris Romani) في إفريقيا، سوى المستعمرات والمراكز او التجمعات المدنية للمواطنين الرومان (Oppida Civium Romanorum). وسوف يساعد هذا على توضيح مشكلة التوسع في منح الجنسية الرومانية في الولايات، ومن هذا سوف يتبين ان الحقوق اللاتينية (Ius Latii) التي كانت تخوّل الجنسية الرومانية للموسرين والأغنياء، كانت تمثل خطوة ضرورية نحو دمج مجتمعات بأسرها في وحدة متكاملة متساوية الحقوق[٢٢].

وبالتجاوز عن هذه الفروق البسيطة يتضح ان المدن الافريقية قد صارت في وضع شبيه جداً بمدن الحكم الذاتي الايطالية (Municipia)، ففي كل مكان نجد جمعية شعبية، ومجلس شيوخ، وحكاماً يعينون لمدة محددة بعام واحد مع مراعاة مبدأ الحكم الثنائي أو الجماعي، الذي كان يسند الى حاكمين (Duoviri) او أربعة حكام (Quattuorviri) أو هيئة من الايديليين (Aediles) (اي المشرفين على الشؤون البلدية) أو الكوايستوريين (Quaestires) (المشرفين على الخزانة). وقد لوحظ ان الجمعية الشعبية (Populus) عاشت طويلاً في مدن افريقيا، في حين عطلت الجمعية الشعبية في البلاد الأخرى. وكان المواطنون الذين يكونون المجتمع السياسي «بوبولوس Populus» يجتمعون في مجموعات أصغر تعرف باسم «كورياي Curiae» وفي رأي فريق من الباحثين ان هذه كانت أثراً متبقياً من منظمة قرطاجية قديمة، وعلى هذا فإن الكورياي (Curiae) الافريقية لم تكن تتشابه مع تلك الموجودة في الأجزاء الاخرى من الامبراطورية الا في الاسم. ومع هذا فإن السلطة الحقيقية لم تكن في أيدي الجمعية الشعبية، ولكن في أيدي مجلس الشيوخ المحلي الذي يتكون من حوالى مائة عضو يكونون مجلساً بلدياً من الأعيان (Ordo Decurionum)، وهو صورة مصغرة من السناتو الروماني، على المستوى المحلي. وكان هؤلاء الاعضاء يختارون من بين الحكام السابقين، على ان تزيد سنهم عن الخامسة والعشرين، وكذلك - حسب الظروف - من بين المواطنين الاثرياء. وكانوا يديرون الشؤون المالية للمدينة، ويقررون النفقات الجديدة، ويديرون الأملاك المحلية. وكانوا يشكلون حكومة تقوم على المرتبة الاجتماعية، على رأسها الأعضاء الفخريون الذين يعهد اليهم بالدفاع عن مصالح المدينة: وكانوا عادة رجالاً من أبناء البلد تسلقوا السلم الاجتماعي حتى أتاح لهم نظام الترقية بالاختيار (Adlectio) دخول أعلى الطبقات الاجتماعية في الامبراطورية؛ كان الواحد منهم - على سبيل المثال - بوصفه فارساً، او عضو مجلس الشيوخ يحرز في روما نجاحاً ويندمج في الأوساط المقربة من الامبراطور، وبالتالي يكون في مركز يؤهله لتمثيل مصالح مدينته بالتقدم بالتماس شخصي الى الامبراطور لتحسين وضعها القانوني أو رفع الضرائب عنها، وكذلك للتوسط من أجل شاب من مواطنيه ما يزال في بداية السلم الوظيفي. ثم يأتي بعد ذلك على أساس الأولوية - رؤساء المدينة السابقون وهم: الحاكمان السابقان (Duumviri)، والأيديليون السابقون (Aediles) والكوايستوريون السابقون (Quaestores)، ويعد هؤلاء جميعاً اعضاء المجلس البلدي العاديون (Decuriones) الذين لم يتولوا بعد منصباً من مناصب الحكم. وكان الشرط المؤهل بالنسبة للجميع امتلاك مبلغ من المال يحدده جهاز مختص بتقدير الثروات، والذي كان معتدلاً في المدن الصغيرة المتعددة، وباهظاً في المدن الكبيرة، وبخاصة في قرطاجة، حيث كان معادلاً للنصاب المؤهل للدخول في سلك الفرسان. وكان هذا يعني ان الرجال الأثرياء فقط هم الذين يستطيعون القيام بدور في المدينة حيث يرأس الحكام الجمعية الشعبية ومجلس الأعيان ويديرون الأعمال الجارية، ويحافظون على العلاقات مع السلطات الاقليمية، ويمارسون سلطات قضائية مقصورة على الفصل في الجنح والمنازعات البسيطة.

(٢٢) C. Saumagne, Paris, 1955. وقد فندت نظريته في كتاب: J. Desanges, 1972, pp. 253 - 273.

وللنهوض بأعباء الوظائف العامة، كان من الضروري أن تكون هناك وسائل متوفرة ووقت فراغ. ولم يكن الحكام يتقاضون أي رواتب بل كانوا على النقيض مطالبين - عند توليهم منصبهم - بأن يدفعوا للخزانة المحلية مبلغاً يختلف تبعاً لدرجة الوظيفة وحجم المدينة: وبالاضافة الى ذلك جرت العادة أن يظهر الكرم بمختلف السبل، باقامة الولائم، وتنظيم الالعاب، وتمويل بناء الانصاب التذكارية. وكان معظم المباني العامة (الحمامات، والأسواق، والنافورات، والمعابد، والمسارح) في المدن الافريقية، ترجع في وجودها الى روح المنافسة الحقيقية بين الأعيان. وكان أعلى المناصب المدنية - في أي مدينة - هو منصب «الحاكمين اللذين يتوليان منصبهما لمدة خمس سنوات» ولذا عرفا باسم (Duoviri Quinquennales)، واللذين ينتخبان لخمسة أعوام، وكانا مسؤولين عن التعداد العام، وهذا يعني أنّ عليهما احصاء العدد الكلي للسكان وللمواطنين الرومان، وتقويم الثروات، وبذلك يمكن تحديد مراكز الأفراد ودرجاتهم في السلم الاجتماعي، ومقدار الضريبة الواجبة على كل منهم.

وهذه المسؤولية المالية أصبحت عاملاً متزايد الأهمية لدرجة أرغمت السلطات المركزية على التدخل في الشؤون المحلية، وخضعت مالية المدينة - التي كانت تعاني احياناً من الاهتزاز وعدم الاستقرار - خضعت تدريجياً منذ القرن الثاني وما بعده لمراقبة من عرفوا باسم مراقبي المدينة (Curatores Civitatis) كاجراء لمعالجة الصعوبات الناجمة عن الاسراف وعن التبذير في الانفاق على مظاهر البذخ والأبهة. وكانت هذه هي الاشارة الأولى للاتجاه نحو المركزية وفرض نظام بيروقراطي لاحكام رقابة الدولة، والذي جرى العمل به منذ احتدام الأزمة الاقتصادية في القرن الثالث، وأصبح ثابتاً وراسخاً في القرن الرابع، وبذلك قضى على النزعة التحررية والحكم الذاتي المحلي.

الحياة الاقتصادية

السكان

ليس لدينا تقدير تقريبي معاصر لحجم السكان في العصر الروماني، ومن الضروري - بداهة - أنه كان يجري تعداد دوري لاغراض مالية، ولكن النتائج لم تصل الينا. وفي هذا المجال - إذن فنحن مجبرون - في اغلب الأحيان - على استخدام وسائل - قد تكون غير كافية - للوصول الى ارقام محتملة من بينها استخدام معدل الكثافة كعامل في حساب العدد الكلي للسكان، وبخاصة استخدام البراهين الطبوغرافية مع ربطها باعتبارات مختلفة في محاولة لتقدير عدد سكان المدن بصفة خاصة. لقد اخذ كورتوا (Chr. Courtois) - على سبيل المثال - سجلات الكنائس كنقطة بداية، وانتهى - بعد مناقشة - الى أنه كان هناك خمسمائة مدينة افريقية، وبعد ان عكف طويلاً على دراسة حجم الكثافة السكانية بالنسبة الى متوسط مساحة معينة من الأرض، استقر رأيه على متوسط خمسة آلاف نسمة في كل مدينة، وهو ما يعني وجود مليونين ونصف مليون من سكان المدن من بين المجموع الكلي للسكان، وهو أربعة ملايين نسمة في الولايات الافريقية ككل في بداية عصر الامبراطورية، بينما هبط الى ثلاثة ملايين في أواخر عصر الامبراطورية. ويعتمد الرقم الأخير على تقدير بيلوخ (J. Beloch) الذي احصى عدد السكان في الامبراطورية الرومانية، بناء على التعداد الذي اجراه اغسطس في ايطاليا. ومع هذا فان

كورتوا انتهى الى أن ستة عشر شخصاً في الكيلومتر المربع - الذي يعتبره الباحث الالماني محتملاً - هي كثافة مرتفعة بالنسبة لشمال افريقيا التي كان فيها حوالى ثمانية ملايين نسمة فقط في منتصف القرن التاسع عشر، وعلى هذا فقد أنقصها الى أحد عشر فرداً في الكيلومتر المربع، بينما يقدر كثافة المدن بمائتين وخمسين نسمة في الهكتار - مثل مدن فرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(٢٣) - . وقد أثار شارل بيكار (G. Charles Picard) عدة اعتراضات على تقدير كورتوا، لعدة أسباب خلص منها الى نتيجتين هما: أن كثافة السكان الأفارقة تتجاوز مائة نسمة في الكيلومتر المربع في مناطق معينة، وأنه رغم هذا العدد الكبير من المدن، كان يعيش معظم السكان في هذا البلد الزراعي أساساً في مراكز تجارية صغيرة، وفي الضياع الفسيحة الملحقة بالفيلات او القصور الفاخرة (Villae) المتناثرة في انحاء الريف. أما ولاية إفريقيا البروقنصلية فيبدو أن مجموع سكانها قد بلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، وباضافة سكان ولايتي نوميديا وموريتانيا نصل الى رقم ستة ملايين ونصف مليون نسمة - في الفترة بين منتصف القرن الثاني والثلث الأول من القرن الثالث عندما كانت إفريقيا في قمة الرخاء والازدهار(٢٤).

ومنذ وقت قريب، قدم ليزين (Lézine) وجهة نظر بخصوص سكان المدن مخالفة لوجهة نظر شارل بيكار، مؤكداً مثل الأخير بأن ظروف المعيشة والكثافة السكانية في الساحل التونسي كانت - في العصور الوسطى - تشبه الى حد كبير ما كان سائداً في العصور القديمة، وحاول تقدير حجم سكان سوسة قرب نهاية القرن العاشر وحجم سكان قرطاجة فيما بين سنتي ١٥٠ و٢٣٨م، ووصل أخيراً الى رقم ١٣٠٠٠٠٠ من سكان المدن، واذا قبلنا هذا الرأي بينما نحتفظ بالرقم المقترح من كورتوا للمجموع الكلي للسكان، فإن تعداد سكان الريف سيبدو معقولاً وأقرب الى الصواب(٢٥). ومع هذا فقد اقترح البعض نهجاً جديداً لمعالجة هذه المشكلات السكانية، فبدلاً من الركون فقط الى المعلومات المستقاة من احصاءات العصور القديمة، وكثافة السكان، والاعداد النسبية للمنازل (Domus)، والمجمّعات السكنية (Insulae)، وعدد الذين يتلقون اعانات القمح، فنحن الآن نأخذ في الحسبان عدد مقابر كل جيل، والمبالغ (Summae Ronorariae) التي كان يدفعها الحكام عندما يتقلدون مناصبهم بنسب تتفاوت بتفاوت رتبهم وحجم مدنهم(٢٦).

الزراعة

من المسلم به أن الزراعة كانت عماد الاقتصاد في العصور القديمة؛ وفي إفريقيا خلال العصر الروماني، كانت الأرض هي المصدر الرئيسي - وأقيَم ما يُناضل من أجله - لكسب الثروة والتقدير الاجتماعي. وانه أيضاً لمن الخطأ أن يقال بأن افريقيا كانت مخزن غلال روما، فهذا التعبير يستخدم أحياناً للدلالة

(٢٣) C. Courtois, 1955, Les Vandales, p. 104 and s.

(٢٤) G.C. Picard, La Civilisation, p. 45, and s.

(٢٥) A. Lézine, 1960, pp. 69 - 82.

(٢٦) انظر بخصوص النقد الموجه لنظريات تقدير السكان في كتاب R.P. Duncan Jones, 53, p. 85 and seq.، ويستنتج من نقش في Siagu والذي يذكر ميراثاً وزع على سكان المدينة، بأن عدد المواطنين كان أربعة آلاف من جملة عدد سكان المدينة الذي كان بين أربعة عشر ألفاً وسبعة عشر ألفاً. وعن معالجة مشكلات السكان، انظر: M. Benabou, La Résistance, p. 385 and s.

١

٢



١ : قناة زغوان التي
كانت تمد قرطاجة بالماء
٢ : صبراتة، ليبيا:
واجهة المسرح الروماني

على أنها كانت غنية جداً بالقمح على عكس فقرها في العصور الحديثة، ومن ثم اصدار حكم مستند إلى أساس واهٍ بخصوص انحلال السكان، والذي يتغاضى تماماً عن المشكلات المعقدة التي ادت الى الانحطاط والتخلف - ونحن في الواقع مضطرون هنا أن نكرر حقيقة لم يغفل عنها المؤرخون: حقيقة كانت إفريقيا تخزن غلال روما لكونها بلداً مقهوراً، فقد أرغمت على امداد الغزاة بالقمح، وذلك كضريبة، ففي عهد أغسطس، على سبيل المثال، تسلم ٢٠٠٠٠٠ روماني جراية من ٤٤ لتراً من القمح كل شهر، ويبلغ مجموعها الكلي مليون بوشل. وعلى أي حال فإن الباحث الجغرافي ديبوا (J. Despois) قضى على نظرية غنى إفريقيا الباهر، وضخامة انتاجها من القمح المغالى فيها أثناء العصر الروماني(٢٧).

في أول الأمر أدى الغزو الروماني في أعقابه الى تدهور في الزراعة، وفي الاقتصاد الافريقي ككل فالمنطقة الريفية المحيطة (Chora) بقرطاجة اصبحت خراباً وهجرت بساتينها، لأن ايطاليا كانت حينئذ تتحكم في سوق النبيذ والزيت، وحرصت على ألا يكون هناك منافس لها في زراعة الكرم والزيتون المربحة. وكان القمح هو المحصول الوحيد الذي لم يتوقف انتاجه. وفي عهد أغسطس بدأ التوسع في زراعته لسبب سياسي - ظل قائماً حتى نهاية الحكم الروماني - ألا وهو الحاجة لتأمين امداد العامة الرومان (Plebs) بالغذاء. وبعد ان دفعت روما بالحدود بعيداً الى الغرب والجنوب، وشرعت في سياسة حصر القبائل في مناطق محددة، بينما اتبعت سياسة نشطة لاستصلاح الأراضي، وبخاصة عن طريق التوسع في المشروعات المائية الضخمة، حدث ارتفاع حاد في معدل انتاج القمح، وحين اعتلى نيرون العرش، كانت افريقيا - كما نعرف - هي التي تمد عاصمة الامبراطورية بالقمح لمدة ثمانية أشهر في السنة. وقد قدر أن المساهمة الافريقية كانت ثمانية عشر مليون بوشل أو ١٢٦٠٠٠٠ قنطار.

وحيث أن هذا الرقم يمثل مقدار «الأنونا Annona» وهي حصيلة القمح السنوي من ممتلكات الامبراطور التي اتسعت آنئذ اتساعاً كبيراً نتيجة لمصادرة نيرون الضياع الفسيحة المملوكة لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني - والتي يضاف اليها الضرائب النوعية المفروضة على الأراضي الأخرى - فإن شارل بيكار قدر بأن حصيلة القمح السنوية (Annona) المذكورة تمثل ما يزيد قليلاً على سُبع معدل انتاج مزارع القمح الافريقية. وعلى هذا، تكون جملة المحصول قد بلغت حوالى ١٢٦ مليون بوشل أو ٩ ملايين قنطار. وبذلك كانت كمية القمح التي تترك في إفريقيا صغيرة جداً لا تكفي حاجة السكان المحليين، بعد إدخار جزء منها لبذره في العام التالي». «واضطر كثير من الفلاحين الى العيش على الذرة أو الشعير، وكان القحط بالضرورة يجلب المجاعة في ركابه(٢٨)». وخلال فترة الازدهار الكبير في إفريقيا منذ منتصف القرن الثاني حتى سنة ٢٣٨م تحسن الموقف بصفة خاصة بسبب زراعة الأراضي البكر في نوميديا، وكذلك في ولايتي موريتانيا، ولكن كان على إفريقيا أن تواجه أعباء مالية جديدة، مثلما حدث عندما تحولت الضريبة العسكرية العينية (Annona Militaris) في عهد سبتميوس سفيروس الى ضريبة نقدية منتظمة. ومع هذا فمنذ القرن الثاني وما بعده، تشير الأموال الضخمة التي انفقت على المباني العامة الى وجود رخاء بين الطبقات العليا، وبخاصة بين الطبقة المتوسطة في المدينة، والحقيقة - في هذه الفترة - أن الحكومة الامبراطورية سمحت للولايات بمزيد من الحرية في العمل من أجل تنمية اقتصادها حيث كانت ايطاليا تعاني من أزمة اصبحت بالفعل معضلة في عهد الأباطرة الكلوديين وظلت دون حل وقد شجعت زراعة العنب والزيتون فقط في بداية الأمر، كوسيلة للافادة

(٢٧) J. Despois, p. 187 and s.

(٢٨) G. C. Picard, La Civilisation, p. 91.

على أنها كانت غنية جداً بالقمح على عكس فقرها في العصور الحديثة، ومن ثم اصدار حكم مستند إلى أساس واهٍ بخصوص انحلال السكان، والذي يتغاضى تماماً عن المشكلات المعقدة التي ادت الى الانحطاط والتخلف - ونحن في الواقع مضطرون هنا أن نكرر حقيقة لم يغفل عنها المؤرخون: حقيقة كانت إفريقيا تخزن غلال روما لكونها بلداً مقهوراً، فقد أرغمت على امداد الغزاة بالقمح، وذلك كضريبة، ففي عهد أغسطس، على سبيل المثال، تسلم ٢٠٠٠٠٠ روماني جراية من ٤٤ لتراً من القمح كل شهر، ويبلغ مجموعها الكلي مليون بوشل. وعلى أي حال فإن الباحث الجغرافي ديسوا (J. Despois) قضى على نظرية غنى إفريقيا الباهر، وضخامة انتاجها من القمح المغالى فيها أثناء العصر الروماني(٢٧).

في أول الأمر أدى الغزو الروماني في أعقابه الى تدهور في الزراعة، وفي الاقتصاد الافريقي ككل فالمنطقة الريفية المحيطة (Chora) بقرطاجة اصبحت خراباً وهجرت بساتينها، لأن ايطاليا كانت حينئذ تتحكم في سوق النبيذ والزيت، وحرصت على ألا يكون هناك منافس لها في زراعة الكرم والزيتون المربحة. وكان القمح هو المحصول الوحيد الذي لم يتوقف انتاجه. وفي عهد أغسطس بدأ التوسع في زراعته لسبب سياسي - ظل قائماً حتى نهاية الحكم الروماني - ألا وهو الحاجة لتأمين امداد العامة الرومان (Plebs) بالغذاء. وبعد ان دفعت روما بالحدود بعيداً الى الغرب والجنوب، وشرعت في سياسة حصر القبائل في مناطق محددة، بينما اتبعت سياسة نشطة لاستصلاح الأراضي، وبخاصة عن طريق التوسع في المشروعات المائية الضخمة، حدث ارتفاع حاد في معدل انتاج القمح، وحين اعتلى نيرون العرش، كانت افريقيا - كما نعرف - هي التي تمد عاصمة الامبراطورية بالقمح لمدة ثمانية أشهر في السنة. وقد قدر أن المساهمة الافريقية كانت ثمانية عشر مليون بوشل أو ١٢٦٠٠٠٠ قنطار.

وحيث أن هذا الرقم يمثل مقدار «الأنونا Annona» وهي حصيلة القمح السنوي من ممتلكات الامبراطور التي اتسعت آنئذ اتساعاً كبيراً نتيجة لمصادرة نيرون الضياع الفسيحة المملوكة لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني - والتي يضاف اليها الضرائب النوعية المفروضة على الأراضي الأخرى - فإن شارل بيكار قدر بأن حصيلة القمح السنوية (Annona) المذكورة تمثل ما يزيد قليلاً على سُبع معدل انتاج مزارع القمح الافريقية. وعلى هذا، تكون جملة المحصول قد بلغت حوالى ١٢٦ مليون بوشل أو ٩ ملايين قنطار. وبذلك كانت كمية القمح التي تترك في إفريقيا صغيرة جداً لا تكفي حاجة السكان المحليين، بعد إدخار جزء منها لبذره في العام التالي». «واضطر كثير من الفلاحين الى العيش على الذرة أو الشعير، وكان القحط بالضرورة يجلب المجاعة في ركابه(٢٨)». وخلال فترة الازدهار الكبير في إفريقيا منذ منتصف القرن الثاني حتى سنة ٢٣٨م تحسن الموقف بصفة خاصة بسبب زراعة الأراضي البكر في نوميديا، وكذلك في ولايتي موريتانيا، ولكن كان على إفريقيا أن تواجه أعباء مالية جديدة، مثلما حدث عندما تحولت الضريبة العسكرية العينية (Annona Militaris) في عهد سبتميوس سفيروس الى ضريبة نقدية منتظمة. ومع هذا فمنذ القرن الثاني وما بعده، تشير الأموال الضخمة التي انفقت على المباني العامة الى وجود رخاء بين الطبقات العليا، وبخاصة بين الطبقة المتوسطة في المدينة، والحقيقة - في هذه الفترة - أن الحكومة الامبراطورية سمحت للولايات بمزيد من الحرية في العمل من أجل تنمية اقتصادها حيث كانت ايطاليا تعاني من أزمة اصبحت بالفعل معضلة في عهد الأباطرة الكلوديين وظلت دون حل وقد شجعت زراعة العنب والزيتون فقط في بداية الأمر، كوسيلة للافادة

(٢٧) J. Despois, p. 187 and s.

(٢٨) G. C. Picard, La Civilisation, p. 91.

من قطع الأرض الصغيرة التي عرفت باسم (Subsiciva) ، أو الأراضي غير الصالحة لزراعة القمح، ولكن أرباح التجارة في النبيذ والزيت شجعت على السير في هذا الاتجاه، وعلى هذا انتشرت بساتين الزيتون، وحقول العنب بمعدلات مذهلة، وكانت أولاهما بصفة خاصة مربحة حتى في المناطق التي لا شجر فيها.

وقد صورت الضياع الريفية والمناظر الطبيعية على الفسيفساء بين نهاية القرن الأول ومنتصف القرن الرابع وكان قصر صاحب الأرض (Villa) - بصفة عامة - يقع في وسط بستان أو متنزه فسيح، وهو محاط - أحياناً - بمبان ملحقة يعمل فيها الرقيق. وأحياناً كانت تصور الأملاك ولكن في الغالب يرمز اليها بصور تمثل نشاطات من صميم البيئة أو مناظر توحي بالمعالم الطبيعية للاقليم: التلال وعمليات الحرث والبذر والحصاد ونقل الغرس او جمع العنب، وقطعان الأغنام، والدواجن وخلايا النحل وما الى ذلك.

ومنذ البدايات الأولى للاحتلال كان الاستعمار الروماني يتميز بعمل وحدات زراعية مربعة (Centuriatio - Centuriae Quadratae) ، فقد قسمت الأراضي الزراعية في افريقيا الى مربعات طول كل منها ٧١٠ امتار، يتكون منها مربعات متناسقة كمربعات رقعة الشطرنج تماما(٢٩). وبما أن هذه الأرض صارت «من أملاك الشعب الروماني» (Ager Publicus Populi Romani) بحق الغزو، فقد صنفت هذه الأرض الى عدة فئات طبقاً لقوانين ملكية معقدة، كانت تتغير باستمرار. وفيما عدا موريتانيا - حيث لم توضع قيود على حق المرور في أراضي الغير - كانت الجماعات القبلية تخسر الأرض التي كان يمتد اليها احتلال المستوطنين. وخططت عملية ضخمة لاحتواء القبائل داخل مساحات محددة، وكانت تنفذ دون توقف أو انقطاع في العصر المبكر للامبراطورية، بل نفذت حتى في عهد أسرة سفيروس عندما دفعت «الثغور Limes» بعيداً في طرابلس ونوميديا وموريتانيا واقتضى ذلك اجراء عملية مصادرة صارخة لممتلكات القبائل التي طردت الى الصحراء ومع هذا فإن الملاك المحليين الذين كانوا يعيشون في المدن، والذين لم تصادر أراضيهم لصالح المستوطنين الرومان أو اللاتين احتفظوا - بصفة عامة - بملكياتهم على شرط دفع ضريبة الأرض (Stipendium) ، والتي أعفي منها قليل جداً من المدن غير الرومانية. وتكونت فئة اخرى من الملكية الثابتة من الأراضي التي وزعت على المواطنين الرومانيين: من المحاربين القدماء ومن المهاجرين محدودي الدخل من الرومان أو الايطاليين، والذين استقروا في المستعمرات ومدن المواطنين الرومان (Oppida Civium Romanorum) وفي وحدات ادارية ريفية أو «كُوَر Pagi» . لكن بمرور الوقت أصبح الوضع القانوني لأراضي المدن الأهلية لا يمكن تمييزه عن الوضع القانوني لممتلكات المدن الرومانية حيث صارت نظم الحكم المحلي تتجه الى دمج مجتمعات السكان الاصليين. وشملت فئة الأراضي الأخيرة الضياع الشاسعة التي تمكن أعضاء الارستقراطية الرومانية من حيازتها، وبصفة خاصة في نهاية العصر الجمهوري، حينما كانت إفريقيا ميداناً تتوافر فيه فرص هائلة لاستثمار الأموال في الملكية الزراعية. وفي القرن الأول قبل الميلاد - على سبيل المثال - امتلك ستة من أعضاء مجلس الشيوخ الروماني نصف أراضي الولايات الافريقية فيما بينهم، ولكن نيرون أعدمهم وضم مزارعهم (Fundi) الى أملاك الامبراطور الشخصية (Patrimonium). ومع هذا ففي عصر الامبراطورية الأخير كان لا يزال يوجد بالفعل عدد من الضياع الكبيرة الخاصة التي تمتلكها الارستقراطية الرومانية، وبخاصة في نوميديا، وكان هناك اتجاه عام لابتلاع الملكيات الكبيرة للصغيرة وبخاصة في عصر الامبراطورية الأخير.

(٢٩) انظر: R. Chevallier and A. Caillemer, 1957, pp. 275-286.

ان وضع وتنظيم الممتلكات الامبراطورية الكبيرة معروف لنا بفضل أربعة نقوش رئيسية هامة، وأدلة اخرى، مستقاة من مجموعة النقوش الافريقية الكبيرة[٣٠]. وقد أمدتنا بنصوص ذات أهمية قصوى، مثل قانون مانكيا (Lex Manciana) ، وقانون هادريان (Lex Hadriana)، وهي ليست قوانين بالمعنى المفهوم للقانون الروماني العام، ولكنها تنظيمات عملية. وفي رأي كثير من الكتاب أن هذه القوانين قد طبقت على كل الأراضي العامة (Ager Publicus) التي وجدت في الامبراطورية، طبقاً لرأي ج. كركوبينو (J. Carcopino) ، او في إفريقيا وحدها طبقاً لرأي م. روستفتزف (M. Rostovtzeff) ويعتقد آخرون انها تنظيمات طبقت على وجه الخصوص على الأقاليم التي تضم ضياع الامبراطور (Saltus) في الوادي الأوسط لنهر بجراداس (مجردة)، رغم ان هذا التفسير دحضته الكشوف الحالية، على أي حال، فلدينا معلومات مفصلة فقط عن طرق الادارة التي طبقت على ضياع الامبراطور، وقد أجرت هذه الضياع لمقاولين ومتعهدين أي ملتزمين (Conductores) ، والذين كانوا يستخدمون وكلاء عنهم (Villici) لادارتها، وكان وكيل الضيعة هذا أو ناظرها (Villicus)يقوم بتنمية موارد جزء من الأرض بنفسه، وربما استخدم عبيداً وعمالاً زراعيين فضلاً عن الخدمات الالزامية التي كان المزارعون المؤاجرون مطالبين بها. وكان هؤلاء المزارعون (Coloni) رجالاً أحراراً يزرعون الجزء الأكبر من الأملاك كمستأجرين (من الباطن) من الملتزمين (Conductores). وكان الغرض الأساسي لقانون مانكيا وقانون هادريان هو تقرير حقوق وواجبات الملتزمين ووكلائهم من ناحية، وهؤلاء المزارعين المؤاجرين (Coloni) من ناحية أخرى، وكان المبدأ هو: في مقابل تسليم ثلث محصولهم السنوي وتخصيص عدد من الأيام للعمل في الأرض التي كانت تحت الاشراف المباشر للوكيل او ناظر الضيعة (Villicus) ، في مقابل ذلك تمتع المزارعون - في قطع الأرض المخصصة لهم - بحق الانتفاع الذي يمكنهم أن يوصوا به لورثتهم بل وبيعه، بشرط ان يترك صاحب الحق الجديد دورة المحاصيل الزراعية على ما كانت عليه، مدة سنتين متتاليتين. وكان يشرف على ادارة الأملاك هيئة متدرجة السلطة من موظفي الديوان الامبراطوري: في القمة «الوكيل المالي لادارة أملاك الامبراطور الشخصية Procurator Patrimonii» والذي يقيم مع هيئته الادارية في روما، ويضع القواعد التنظيمية العامة والمذكرات التنفيذية، وكان عضواً عالي الرتبة من طبقة الفرسان. وفي كل ولاية كان هناك وكيل مالي مقيم وهو بالمثل عالي الرتبة ومن طبقة الفرسان أيضاً (Eques) ، ويشرف على المديرين الماليين في المقاطعات الزراعية (Tractus) ، والتي تتكون من عدد من الضياع (المعروفة باسم Saltus). . وفي أدنى مستوى كان مديرو الضياع - في أغلب الحالات - رجالاً أحراراً عاديين، وكانت واجبات مديري الضياع هؤلاء هي: ابرام العقود مع الملتزمين (Conductores) ، والتأكد من اتباع القواعد، والقيام بدور المحكمين في المنازعات بين الملتزمين والمؤاجرين (Coloni) ومساعدة الأولين (الملتزمين) في تحصيل الايجارات. ويتبين من نقش سوق الخميس الذي يرجع إلى عهد كومودوس (Commodus) ان الملتزمين والمديرين المسؤولين عن الاشراف على طريقة ادارتهم للضياع، كانوا يتواطئون على سلب المزارعين المستأجرين حقوقهم القانونية، فكانوا يتخذون قرارات تعسفية لالقاء المزيد من الأعباء عليهم. وكان هؤلاء الملتزمون - في الحقيقة - رجالاً يعتمد عليهم، رأسماليين أقوياء، لا يستطيع المديرون تجاهل نفوذهم. ويعتقد عديد من الكتاب مثل أ. بيجانيول (A. Piganiol) بأن الحالة التي أصبح عليها المزارعون في عهد الامبراطورية البيزنطية كانت تنذر بها حالة المؤاجرين التي وصفتها

(٣٠) توجد قائمة بالمراجع الأساسية المتاحة عن هذا الموضوع - انظر: G.C. Picard, La Civilisation.. p. 61 and s. and note 31, pp. 371-372.

ان وضع وتنظيم الممتلكات الامبراطورية الكبيرة معروف لنا بفضل أربعة نقوش رئيسية هامة، وأدلة اخرى، مستقاة من مجموعة النقوش الافريقية الكبيرة[٣٠]. وقد أمدتنا بنصوص ذات أهمية قصوى، مثل قانون مانكيا (Lex Manciana) ، وقانون هادريان (Lex Hadriana)، وهي ليست قوانين بالمعنى المفهوم للقانون الروماني العام، ولكنها تنظيمات عملية. وفي رأي كثير من الكتاب أن هذه القوانين قد طبقت على كل الأراضي العامة (Ager Publicus) التي وجدت في الامبراطورية، طبقاً لرأي ج. كركوبينو (J. Carcopino) ، او في إفريقيا وحدها طبقاً لرأي م. روستفتزف (M. Rostovtzeff) ويعتقد آخرون انها تنظيمات طبقت على وجه الخصوص على الأقاليم التي تضم ضياع الامبراطور (Saltus) في الوادي الأوسط لنهر بجراداس (مجردة)، رغم ان هذا التفسير دحضته الكشوف الحالية، على أي حال، فلدينا معلومات مفصلة فقط عن طرق الادارة التي طبقت على ضياع الامبراطور، وقد أجرت هذه الضياع لمقاولين ومتعهدين أي ملتزمين (Conductores) ، والذين كانوا يستخدمون وكلاء عنهم (Villici) لادارتها، وكان وكيل الضيعة هذا أو ناظرها (Villicus)يقوم بتنمية موارد جزء من الأرض بنفسه، وربما استخدم عبيداً وعمالاً زراعيين فضلاً عن الخدمات الالزامية التي كان المزارعون المؤاجرون مطالبين بها. وكان هؤلاء المزارعون (Coloni) رجالاً أحراراً يزرعون الجزء الأكبر من الأملاك كمستأجرين (من الباطن) من الملتزمين (Conductores). وكان الغرض الأساسي لقانون مانكيا وقانون هادريان هو تقرير حقوق وواجبات الملتزمين ووكلائهم من ناحية، وهؤلاء المزارعين المؤاجرين (Coloni) من ناحية أخرى، وكان المبدأ هو: في مقابل تسليم ثلث محصولهم السنوي وتخصيص عدد من الأيام للعمل في الأرض التي كانت تحت الاشراف المباشر للوكيل او ناظر الضيعة (Villicus) ، في مقابل ذلك تمتع المزارعون - في قطع الأرض المخصصة لهم - بحق الانتفاع الذي يمكنهم أن يوصوا به لورثتهم بل وبيعه، بشرط ان يترك صاحب الحق الجديد دورة المحاصيل الزراعية على ما كانت عليه، مدة سنتين متتاليتين. وكان يشرف على ادارة الأملاك هيئة متدرجة السلطة من موظفي الديوان الامبراطوري: في القمة «الوكيل المالي لادارة أملاك الامبراطور الشخصية Procurator Patrimonii» والذي يقيم مع هيئته الادارية في روما، ويضع القواعد التنظيمية العامة والمذكرات التنفيذية، وكان عضواً عالي الرتبة من طبقة الفرسان. وفي كل ولاية كان هناك وكيل مالي مقيم وهو بالمثل عالي الرتبة ومن طبقة الفرسان أيضاً (Eques) ، ويشرف على المديرين الماليين في المقاطعات الزراعية (Tractus) ، والتي تتكون من عدد من الضياع (المعروفة باسم Saltus). وفي أدنى مستوى كان مديرو الضياع - في أغلب الحالات - رجالاً أحراراً عاديين، وكانت واجبات مديري الضياع هؤلاء هي: ابرام العقود مع الملتزمين (Conductores) ، والتأكد من اتباع القواعد، والقيام بدور المحكمين في المنازعات بين الملتزمين والمؤاجرين (Coloni) ومساعدة الأولين (الملتزمين) في تحصيل الايجارات. ويتبين من نقش سوق الخميس الذي يرجع إلى عهد كومودوس (Commodus) ان الملتزمين والمديرين المسؤولين عن الاشراف على طريقة ادارتهم للضياع، كانوا يتواطئون على سلب المزارعين المستأجرين حقوقهم القانونية، فكانوا يتخذون قرارات تعسفية لالقاء المزيد من الأعباء عليهم. وكان هؤلاء الملتزمون - في الحقيقة - رجالاً يعتمد عليهم، رأسماليين أقوياء، لا يستطيع المديرون تجاهل نفوذهم. ويعتقد عديد من الكتاب مثل أ. بيجانيول (A. Piganiol) بأن الحالة التي أصبح عليها المزارعون في عهد الامبراطورية البيزنطية كانت تنذر بها حالة المؤاجرين التي وصفتها

(٣٠) توجد قائمة بالمراجع الأساسية المتاحة عن هذا الموضوع - انظر: G.C. Picard, La Civilisation.. p. 61 and s. and note 31, pp. 371-372.

نقوش سوق الخميس. ومنذ القرن الرابع وما يليه كانت كلمة المؤاجرين أو المستأجرين (Coloni) تعني كل الفلاحين الذين يزرعون ضياع الامبراطور أو الضياع المملوكة لغيره من الشخصيات في أنحاء الامبراطورية. وكانوا - بوجه عام - رجالاً أحراراً، ولكن حريتهم كانت تتناقص بالتدريج بصدور قوانين تحرم عليهم ترك الأرض التي يعملون بها. وكان مالك الأرض مسؤولاً عن دفع الضرائب المفروضة على انتاج المستأجر، ولم يكن بوسعه الوفاء بالتزاماته اذا اضطرب نظام الدورة الزراعية: وهذا ما دفعه الى ربط الفلاح بالأرض حتى صار المركز القانوني للأخير شبيهاً بمركز العبد، وقد تمخض هذا الاتجاه عن نشأة ظاهرة «عبودية الأرض» (Serfdom) التي انتشرت في الغرب خلال العصور الوسطى، باعتباره المصير المشترك الذي لقيته سلالة هؤلاء الفلاحين وغيرهم من أرقاء المزارع الريفية.

ولا يزال نظام تنمية الزراعة في إفريقيا في عصر الامبراطورية المتأخر، مثار جدل مستمر بين الباحثين، فقد استرعى انتباه المؤرخين المحدثين العدد الكبير من الملكيات غير الخاضعة للضرائب، وعلى هذا كانت غير مزروعة، ومن هنا استنتجوا أنه كان هناك اتساع سريع في المساحات التي تحولت بالأهمال الى أراضي بور. وقد بين ليبيلي (G. Lepelley) حديثاً أن المشكلة أكثر تعقيداً، وأن الوضع لم يكن منذراً بالخطر كما يظن - على الأقل - في إفريقيا البروقنصلية وولاية بيزاكيوم (ميزاق) (Byzacium). ولا يمكن القول بأنه كان هناك هروب جماعي من الأرض، أو تدهور بالغ الخطورة في الانتاج الزراعي. وحتى الغزو الوندالي ظلت إفريقيا مصدر تموين روما بالغذاء، والتي حرمت - بعد تأسيس القسطنطينية - من حصة مصر من القمح، وزيادة على ذلك فإن رخاء إفريقية (Ifriqiya) في القرون الثامن والتاسع والعاشر الذي أكدته المصادر العربية، لا يمكن أن نفسره اذا سلمنا بالرأي القائل بوجود دلائل واضحة على الركود الاقتصادي[٣١]. ومع هذا فإن نقص الطعام لم يكن ظاهرة غير معروفة - أساساً بسبب عوامل طبيعية، ويجب القول بأن الأهمية الاقتصادية للحبوب على ما يبدو تناقصت بينما زادت الأهمية الاقتصادية لاشجار الزيتون، ما عدا في نوميديا التي ظلت بلداً منتجاً للقمح.

الصناعة والتجارة

من الملاحظ بصفة عامة أن النقوش والرسوم المحفورة على الآثار تقدم معلومات عن إفريقيا أقل بكثير منها عن الولايات الغربية الأخرى، وذلك فيما يخص حياة الحرفيين والعمال الأجراء. لكن على الرغم من أن المصنوعات المعدنية تبدو أقل انتشاراً في الولايات الافريقية، فلا ينبغي ان ننساق وراء التعميمات المضللة، ويمكن أن نشير على سبيل المثال الى ان النقوش تتضمن اشارات قليلة جداً عن عمال البناء والمهندسين المعماريين، رغم أن أعمالهم تغطي مواقع أثرية لا تحصى في إفريقيا، وعلى أي حال، فإن الركود التكنولوجي في العصر الروماني لم يكن من شأنه أن يؤدي الى تقدم صناعات العصر القديم على نطاق واسع، وفي هذه الظروف فإن الصناعات الرئيسية كانت تهتم بعمليات الانتاج الزراعي وبخاصة تصنيع زيت الزيتون. ويتبين من بقايا معاصر الزيتون التي عثر عليها بوفرة في المنطقة الممتدة من سبيطلة (Sufetula) الى فريانة (Thelepte) وتبسة (Theveste) مدى أهمية الزيت في

(٣١) C. Lepelley, 1967, pp. 135-144.

اقتصاد العصور القديمة، ليس فقط كمصدر رئيسي للدهون للاستهلاك الانساني، بل باعتباره أيضاً الوقود الوحيد للمسارج، وأحد مستلزمات عطور الزينة(٣٢).

وكانت صناعة الفخار - التي ارتبطت بدرجة متغيرة بصناعة زيت الزيتون - تفي بحاجة السوق الى المصابيح والعُلَب، بالاضافة الى انتاج الأواني المنزلية. وفي العصر البوني تركزت الصناعة المحلية على انتاج أدوات الاستعمال اليومي. وكانت اجمل نماذج في الفخار مستوردة في البداية من اليونان واتروريا، وفيما بعد من جنوبي ايطاليا. وبعد الغزو الروماني أصبحت إفريقيا أكثر اعتماداً على مراكز الانتاج الأجنبية مثل: كامبانيا التي حلت محلها توسكانيا (اتروريا)، ثم مصانع غالة التي كانت تصدر بضائعها أساساً الى موريتانيا، ومع هذا فقد بدأت تنمو - وبصفة خاصة في الولاية البروقنصلية - صناعة فخار جديدة متواكبة مع انتعاش اقتصادي شامل عند بداية القرن الثاني الميلادي.

وقد تبين من كتاب موريل (J.P. Morel) الذي لاحظ تقليد المصنوعات الافريقية لفخار كمبانيا الأسود اللامع(٣٣)، وكتاب فيفريه (P.A. Février) وسالومونسون (J.W. Salomonson)عن الخزف المطلي بطلاء أحمر لامع (Terra Sigillata) وكذا الحفائر المتأخرة التي أجراها الباحثون بالمعهد الأثري التونسي، تبين أنه كان هناك تزايد مطرد في عدد وحجم المصانع الافريقية(٣٤). وبالاضافة الى الانتاج العادي من المواد، فقد انتجوا النوع الممتاز من الفخار الملون بلون برتقالي - احمر في اول الأمر، وبرتقالي فاتح فيما بعد، والذي شاع في أنحاء دول غربي البحر المتوسط، ومنذ النصف الأول من القرن الثالث زينوا الجرار الاسطوانية والزهريات ذات الشكل المخروطي المزدوج والمزخرفة بأشكال مستوحاة أساساً من ألعاب الملعب الروماني المدرج، وصنعوا المصابيح الممتازة والتماثيل الصغيرة التي كانت توضع في المقابر أو الأضرحة الخاصة. وشهد القرن الرابع انتاجاً واسعاً لنوع آخر من الفخار عرف عند المتخصصين باسم (Light Sigillate D) وسرعان ما اختفت الواردات الأجنبية في القطاع الاقتصادي الرئيسي بنشأة صناعة الفخار المحلي حتى في ولايتي موريتانيا. وكانت المبيعات من المصنوعات الافريقية والمواد الخام (الزيت والآنية الفخارية، والملابس ذات الصبغة الارجوانية، والادوات الزجاجية، والادوات الخشبية، وانتاج المحاجر مثل الرخام النوميدي) والتي يجب أن يضاف اليها - دون شك - القمح، والعبيد والأخشاب، والحيوانات المتوحشة لالعاب الملعب الروماني المدرج، تفوق بدرجة كبيرة المنتجات المستوردة التي من المحتمل أنها كانت تتكون من سلع مصنعة، وبصفة خاصة تلك المصنوعة من المعدن.

وبهذا نجحت إفريقيا في التحرر من تبعيتها الاقتصادية، واستعادت تجارتها الخارجية بعض الأهمية التي كانت لها في العصر البوني. وقد توافرت تسهيلات الموانىء لمسايرة التوسع في الثروات المصدرة من الأراضي الداخلية، ولتسليم كميات الحبوب والزيت للشحن الى ايطاليا، وكانت المعاملات الرئيسية مع ميناء أوستيا (Ostia) الذي كان منفذ روما على البحر. وفي موقع أوستيا وجد بين مكاتب (Scholae) شركات الملاحة - ما لا يقل عن تسعة مبان تخص الشركات الافريقية: موريتانيا القيصرية، وموزلوفيوم (Musluvium)، وهيبودياريتوس (Hippo Diarrhytus)(بنزرت) وقرطاجة، وكورويس (Curubis) (الخروب)، وميسوس (Missus)، وجومي (Gummi)، وسوليكتوم (Sullectum) (رأس سلاكتة)، وصبراتة، وكان اصحاب السفن (Domini Navium) او الربابنة المشتغلون

(٣٢) انظر: H. Camps - Faber, Algiers, 1953.

(٣٣) J.P. Morel, 1968 and 1962, 1965.

(٣٤) انظر على سبيل المثال: A. Ennabli, A. Mahjoubi and J.W. Salomonson, Tunis, 1970.



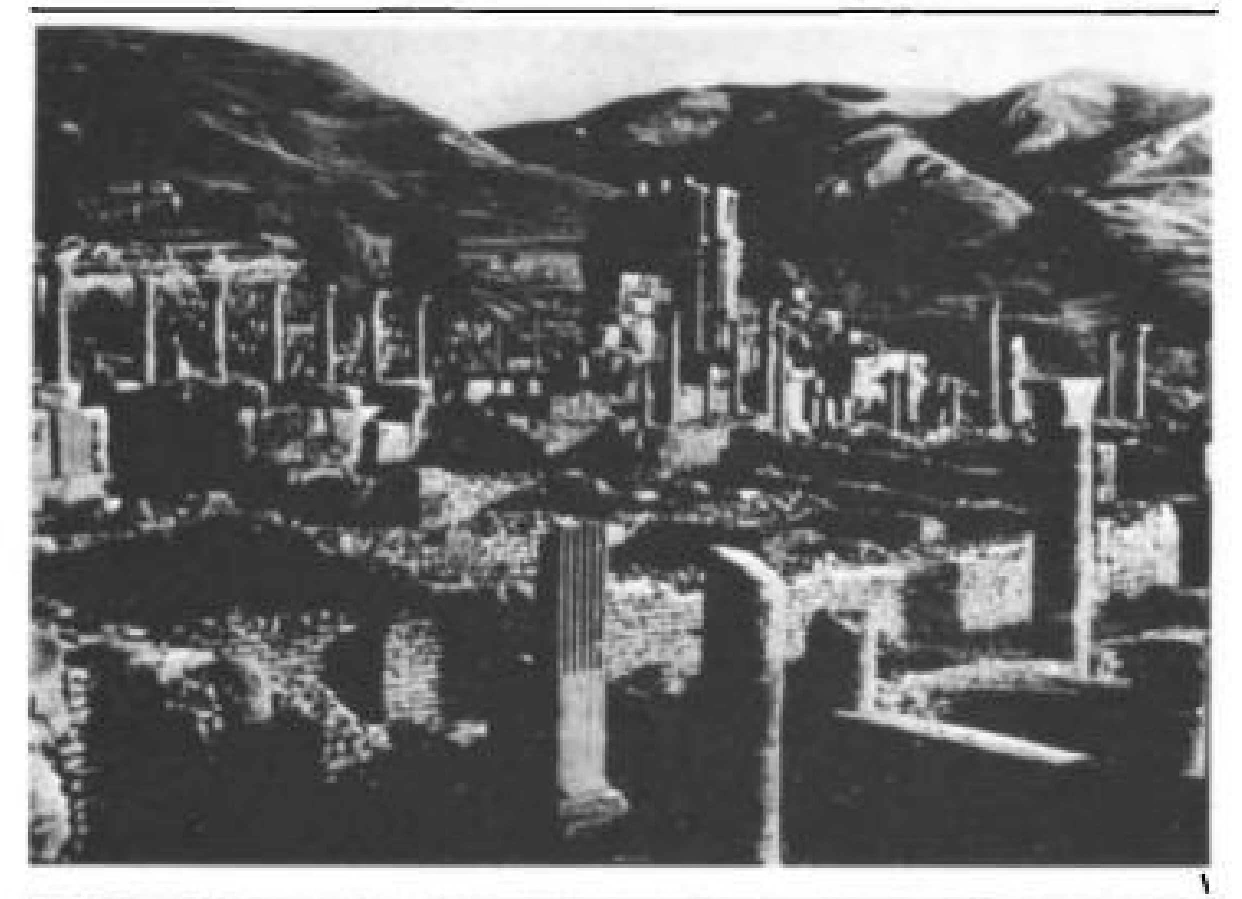
فسيفساء من سوسة: الشاعر فرجيل يكتب الإينيادة

بأعمال الشحن (Navicularii) الذين كونوا شركات، مسؤولين مسؤولية جماعية عن نقل السلع الى ايطاليا[٣٥]، وقد منحوا امتيازات خاصة منذ وقت مبكر في عهد كلوديوس، وقد جرى تنظيمهم حتى عهد سبتيموس سيفروس طبقاً لمبدأ المشاركة الحرة. لكن سرعان ما تدخلت الدولة للتحكم في هذا الميدان، كما حدث في ميادين الاقتصاد الأخرى، وبخاصة وأن تزويد روما بالمؤن كان أمراً بالغ الأهمية لا يجب تركه للقطاع الخاص كلية، وعلى هذا فقد كان نشاط شركات النقل البحري (Navicularii) يعتبر من الخدمات العامة، ومع هذا ظلت التجارة مع روما في أيد إفريقية. وبخصوص التجارة مع الشرق التي كانت من الأعمال المزدهرة في العصر القرطاجي فكانت بيد التجار الشرقيين في عهد الامبراطورية، وفي القرن الرابع كانوا لا يزالون يزورون الموانىء الافريقية لاجراء مفاوضاتهم، وبينما لا نعرف تماماً أي نوع من المنتجات كان يفرغها هؤلاء التجار الذين كانوا يسمون «بالسوريين» فليس من الصعب أن نحزر أو نخمن تنوع ووفرة حمولات رحلتهم في العودة، استناداً الى العدد الضخم للعملات الذهبية التي تحمل صور الاباطرة الشرقيين والتي كشف عنها، والتي لا بد أنهم تركوها في إفريقيا لموازنة حساباتهم. وأخيراً فإن التجارة عبر الصحراء يجب أن تدخل في تقديرنا، ولكنها سوف تعالج فيما يلي في سياق الحديث عن العلاقات بين الولايات الافريقية وشعوب الصحراء.

وللنصوص الباقية من العصور القديمة، وكذا المكتشفات الأثرية والنقشية أهمية كبرى في تزويدنا بمعلومات عن تجارة إفريقيا الداخلية، وقد علمنا من مثل هذه المصادر أن «النونديناي» (Nundinae) - وهي نوع من الأسواق - كانت تعقد في المراكز الريفية في مختلف أيام الأسبوع مثل أسواق الأيام الحالية. وفي القرى كانت تقام أسواق للسلع التموينية (Macella) في موقع يتكون من ميدان محاط بأروقة تنفتح عليها دكاكين مختلف التجار، وقد عثر على عدد من هذه المواقع وبخاصة في لبطة (Leptis Minor)، حيث اقيمت مجموعة من الأكشاك المجهزة بمقاييس وموازين ومكاييل موحدة والتي كان يقوم بفحصها المشرفون على شؤون التموين المحليون أو المحتسبون (Aediles). وكانت الصفقات التجارية والمعاملات الأخرى تعقد في الميدان العام (Forum) أو في الدكاكين، والأسواق المسقوفة بالمدن (التي تمتلىء بأصحاب البنوك والصيارفة وأصحاب الحانات وتجار الملابس وغير ذلك). وكان للطرق - التي صممت أساسا لخدمة أغراض الغزو والاستعمار - تأثير سريع على التجارة لانها - بلا شك - سهلت نقل البضائع. وفي عهد أغسطس وخلفائه ربط طريقان - لهما أهمية استراتيجية - قرطاجة بالجنوب الغربي عن طريق وادي مليانة، وبالجنوب الشرقي عن طريق الساحل. وكان الجانب الثالث من المثلث مشكلاً من طريق أمايدارا - تاكابي (حيدرة - قابس) الاستراتيجي، والذي كان أول طريق توضع عليه المعالم. وفي عهد الفلافيين وعهد الأنطونيين الأوائل امتدت شبكة الطرق بطريقة كبيرة، وبخاصة بانشاء طريق قرطاجة تيفستة (تبسة). وحول المراكز العسكرية السابقة في تيفستة ولمبايزيس (لامبيز) أحاطت شبكة طرق بجبال الأوراس ونمنتشا (Nementcha)، وامتدت شمالاً الى هيبو - ريجيوس (عنابة). ومن هناك انشىء عدد متزايد من الطرق في أنحاء إفريقيا «البروقنصلية» وموريتانيا، حيث ربطت القطاعات الحصينة في رابيدم (Rapidum) في اتجاه جيميللاي (Gemellae) لاميس (لامبيز)، وفي اتجاه آخر بالمدينتين الساحليتين قيصرية (شرشال) وسلداي (بجاية). وبعد سنة ٢٣٥م، مع هذا، واجهت عملية صيانة واصلاح نظام الطرق - التي تهدمت وهجرت بسبب الاهمال - عدة مشكلات[٣٦].

(٣٥) G. Calza, 1916, p. 178 and s.

(٣٦) P. Salama, Algiers, 1951.



١



٢

١ : جيلة (قديماً مدينة كويكل)، الجزائر: وسط المدينة
٢ : لبدة (قديماً مدينة لبتوس ماجنا)، ليبيا: العمل الجاري في المدرج الروماني

وقد أجريت العديد من الأبحاث على المسائل الفنية المختلفة المتعلقة بالطرق الرومانية: تخطيطها، بنائها، جسورها، قناطرها، المباني المساعدة لاستخدام المسافرين. وقد أوضحت عملية المسح هذه - تماماً - أن الحكام الرومان كانوا مدركين للأهمية الاستراتيجية والاستعمارية للطرق العامة، ودورهم الاداري، كما يتضح من محطات الابدال والترحيل لخدمة البريد التي كانت تشرف عليها ادارة او مصلحة البريد العام (Cursus Pubilicus)، وكذلك دورهم الاقتصادي وفي هذا الصدد فقد وجهت عناية خاصة - على سبيل المثال - لطريق تجارة الرخام بين سيميتثو (شمتو) (Simitthu) وطبرقة (Thabraca)، وقد عقدت دراسة لمواقع صوامع أو أهراء الحبوب (Horrea)، ومحطات البريد التي استعملت كمستودعات (Mansiones)، والكائنة عند مفترق الطرق وفي نقاط مختلفة على طول الطرق لتخزين مقادير القمح والزيت التي كانت تسلم لجباة الضرائب.

العلاقات بين الولايات الافريقية وشعوب الصحراء

معروف منذ زمن طويل أن الرومان كان لهم ثلاثة حصون على حدود الصحراء، في جنوب طرابلس: كان هناك حصون بونجم، وغريا الغربية، وغدامس التي كانت تسمى كيداموس (Cidamus) في العصور القديمة. وحتى وقت قريب - الى حد ما - كانت تعتبر مجرد مخافر أمامية للثغور (Limes)، ولكن الآن توصلنا الى أنها كانت تقع على خط الحدود بين الصحراء ومنطقة تحت الحكم الروماني يسكنها زراع مستقرون يعيشون في مزارع محصنة، وهم يهتمون أساساً بزراعة أشجار الزيتون في أحواض صرف الأودية. وفي هذا الاقليم ظهر نمط أصيل من الحضارة يحمل علامات تقاليد محلية قوية يظهر فيها التأثير القرطاجي. وقد أثبتت التقاليد الأهلية والطابع البوني الذي يظهر بصفة خاصة في عديد من النقوش بالحروف المحلية، وفيما تبقى من اللغة البونية حتى عهد الفتح العربي، أثبتت - مع هذا - تكيفاً مع اسلوب الحياة الجديد الذي جاء به الرومان. وكانت الحصون تتحكم في الطرق الرئيسية التي تربط الساحل بفزان، أرض الجرمانتيين، وفيما قبل في سنة ١٩ق.م. هاجم كورنيلوس بالبوس (Cornelius Balbus) هؤلاء الجرمانتيين، وطبقاً لما ذكره بلينيوس فقد أخضع العديد من مدنهم وقلاعهم، بما فيها جرما وكيداموس. وفيما بعد - ربما في عهد دوميتيان (Domitianus) - قاد يوليوس ماتيرنوس (Julius Maternus) حملة خرجت من لبدة ووصلت جرما، وصحب ملك الجرمانتيين وجيشه، وسافرت الحملة بعيداً حتى بلاد الاثيوبيين وإقليم أجيسيمبا (Agisymba) حيث شاهدوا - كما علمنا - الخرتيت. وهذا يبين أن الرومان كانوا مهتمين في المقام الأول بفزان باعتبارها قاعدة مستديمة على طريق القوافل تمكنهم من الوصول الى أطراف إفريقيا وراء الصحراء، وهي أيضاً تشرح لماذا كانت الأزمات وتسوية المنازعات - التي سجلت في نصوص مقتضبة - مصدر قلق للرومان في علاقاتهم مع مملكة الجرمانتيين. وباضافة المكتشفات الى المعلومات المتناثرة التي جمعت من هذه النصوص، فإن المسح الأثري والحفائر في الأعوام القليلة الماضية قد وسعت بالتدريج معلوماتنا عن طرق القوافل التي تؤدي الى حدود إفريقيا السوداء، وأعطتنا فكرة أوضح عن التقدم الذي أحدثه الرومان في هذا الاتجاه، إذ زودتنا بتفاصيل وفيرة عن مظاهر الحياة العسكرية والمدنية والتجارية في اقليم الحدود هذا، وبصفة خاصة في بونجم[٣٧]. وفي المقام الأول كانت الأراضي وراء الصحراء

(٣٧) انظر بصفة خاصة في: The Comptes - Rendus de L'Académie des inscriptions for 1969, 1972, 1975, the communications by R. Rebuffat concerning the excavation of Bu - Njem (Goleas).

تصدر الذهب، وبين الأزمنة البونية والعصر العربي الاسلامي، اتبع التجار عدة طرق مختلفة، ناقلين الذهب المستخلص من رواسب طمي الأنهار في غينيا (Guinea) الى سواحل البحر المتوسط، ولكن كل طريق منها ترك علامته المميزة على تاريخ شمال إفريقيا. كذلك جلبت تجارة القوافل من الصحراء الرقيق الأسود، وريش النعام، والحيوانات المتوحشة، والزمرد، والياقوت، وفي المقابل صدرت الولايات الرومانية الخمور، والمواد المعدنية، والفخار، والمنسوجات والآنية الزجاجية وذلك كما يظهر من الحفائر التي تمت وبخاصة في مقابر فزان.

ان الاستخدام واسع الانتشار للجمل العربي من القرنين الثاني والثالث في المنطقة الواقعة على تخوم الصحراء والتي تقطعها الطرق الممتدة جنوباً وشرقاً، ربما كان له تأثيره في تنشيط طريقة الحياة الرعوية بتسهيل السفر لدرجة قللت الصعوبة - أمام القبائل المتجولة - في العثور على مرعى لقطعانهم وأنعامهم، وفي نهب القوافل والمجتمعات المستقرة المتأثرة - بدرجات متفاوتة - بالحضارة الرومانية. وفي البداية فربما انقسمت نفس القبيلة الى جماعات مستقرة، تقيم بطول الطرق المنتظمة وعلى «الثغور Limes» ، وجماعات بدوية ترعى قطعان الابل في الجنوب. وعندئذ وقرب منتصف القرن الرابع اصبحت الحكومة الامبراطورية أقل قدرة على ضبط الأمن في الصحراء؛ ورغم أنها لم تتبع سياسة متعمدة للانسحاب، فإن المستوطنات الصغيرة على حدود الصحراء، والتي ازدهرت في القرن الثالث، وجدت انها لا تستطيع سوى مجرد البقاء، وبحلول القرن الخامس تعرضت لخطر الابادة والفناء. وعلى هذا فليس بسبب التدفق الفجائي لأعداد كبيرة من الجمال العربية في القرن الثالث، كما ذكر مراراً جوتيه (E.F. Gautier) ، أن البدو مستخدمي قطعان الجمال أصبحوا يهددون أمن الحدود الجنوبية، والأكثر احتمالاً أن هذه الحيوانات دخلت تدريجياً، وأن الميل المتزايد لاستخدامها كوسيلة نقل، في اول الأمر، خدم اغراض السياسة الرومانية التي نجحت في التكيّف مع ظروف البيئة، وهكذا انشئت مراكز حصينة لعمليات التوغل، ولكنها في النهاية كان لها تأثير عكسي بتمكين القبائل البدوية من القيام بالتحركات الضرورية للقيام بهجمات متتابعة على الأقاليم التي سبق أن طردوا منها[٣٨]. وثمة سؤال آخر على جانب من الأهمية: أليس من الممكن تفسير السياسة الصحراوية الرشيدة لأباطرة آل سفيروس بأن مؤسس الاسرة ولد في لبدة، وأنهم بسبب هذا الاصل، ربما كانوا يحصلون على المعلومات من مصادرها الأولية عن الأحوال والموارد والطرق الموجودة في المناطق الداخلية القاحلة؟

قيام البربر الرومان ومشاكل المجتمع الافريقي

في عهد أغسطس وخلفائه كان سكان الولايات الافريقية يتكونون من ثلاث جماعات تختلف كل منها عن الاخرى في القوانين التي تحكمها، وكذا في لغاتها وعاداتها وهي: المهاجرون الرومان أو الايطاليون، والقرطاجيون والليبيون المستقرون، الذين دمجوا الانظمة والممارسات البونية في تقاليدهم الذاتية، وكان الأخيرون يمثلون الأغلبية، والليبيون البدو الذين حصروا تماماً في مناطق محددة أو أبعدوا من الأقاليم التي تحتوي على أرض صالحة بعد أن ارغموا على تسليمها.

وكثيراً ما قيل - وهذا صحيح - أن الولايات الافريقية لم تعد تعتبر مناطق استيطان جديد، ففي عهد هادريان توقفت عملية انشاء مستعمرات المحاربين القدماء في إفريقيا البروقنصلية، أما

(٣٨) E. Demougeot, mars - avril 1960, pp. 209 - 247.

مستعمرات نوميديا فقد اسست منذ ذلك الحين وما بعده لمصلحة الجنود الذين يتم تجنيدهم في المدن الافريقية. وكما رأينا فيما سبق، فإن الوضع القانوني للمستعمرات الأخيرة كان يتحسن باطراد حتى أصبحت رومانية من كل الوجوه: وفي الواقع فإن كل الأهالي الأصليين من سكان المدن قد تم صبغهم بالصبغة الرومانية، وبخاصة الأكثر غنى، الذين اتخذوا من «الرومنة» وسيلة للخلاص من حطتهم وضعة مركزهم الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، والمفروض عليهم نتيجة للغزو الروماني، وذلك في الوقت الذي أعلن فيه الدستور الانطونيني (Constitutio Antonina) في سنة ٢١٢م، وقد منح هذا الدستور الجنسية الرومانية لكل السكان الاحرار في الامبراطورية، والذين لم يحصلوا عليها بعد، باستثناء «المستسلمين Dediticii». وكان سبتميوس سفيروس قد سار على نهج سياسة أباطرة أسرة انطونينوس (Antonines) في رفع عدد كبير من المجتمعات إلى مستوى «مدن الحكم الذاتي Municipium» أو حتى «المستعمرات Coloniae»، وبهذا اصبح غير المواطنين من القلة بحيث لم يعد في الامكان تبرير وجود الحقوق الدنيا او المنقوصة نظراً لتناقضها مع الحاجة الى تبسيط الأنظمة الادارية والمالية، وعدم تمشيها مع الاتجاه السائد نحو تحقيق التوحيد السياسي والقانوني والاخلاقي والديني على مستوى العالم الروماني. ومع هذا فإن من لم يعش في مجتمع كبير أو صغير يمارس قدراً من الحكم الذاتي، وبخاصة أفراد القبائل، طرد الى المناطق القاحلة أو الجبلية واعتبر من بين «المستسلمين dediticii» الذين لم يعترف بمنظماتهم واستقلالهم الذاتي، ولا حتى بطريقة ضمنية عندما فرضت عليهم شروط الاستسلام، فقد ظلوا - على هذا - خارج دائرة المجتمع ذي الصبغة الرومانية.

هكذا أخذت الاختلافات العرقية طريقها الى الاختفاء في المدن فقط، والتي كانت - مع هذا - متعددة جداً، بخاصة في ولاية إفريقيا البروقنصلية. ووجدت الفوارق الاجتماعية في المجتمعات المدنية، وتمتعت أعلى طبقتين اجتماعيتين وهما طبقة أعضاء مجلس الشيوخ، وطبقة الفرسان، بمركز رفيع يتوقف على امتلاك نصاب معين من الثروة ويظهر في الأوسمة والألقاب. ومع أن امتلاك نصاب من الثروة كان مؤهلاً ضرورياً، فإنه لم يكن كافياً في حد ذاته، في حين كان يطبق دائماً مبدأ الوراثة، ومن لم يمنحه الامبراطور رتبة «عضو مجلس شيوخ» أو «فارس» كانعام خاص، لم يكن ليحصل عليها إلا بحق المولد. ومع هذا فمن الواضح - من دراسة سير الأشخاص كما سجلتها النصوص المتاحة وبخاصة في النقوش - نجد أن هذه الارستقراطية كثيراً ما ضمت اعضاء جدداً، وكانت عائلات طبقة النبلاء الرومان القديمة (Nobilitas) - التي بددت ثرواتها في الحفاظ على مستواها المعيشي الرفيع الفاخر - راغبة أكثر وأكثر في أن تدرج بين صفوفها أولاً اعضاء من بين الوطنيين في الولايات الغربية من الامبراطورية، وأخيراً من بين الاغريق الشرقيين. وقد جاء أول «عضو مجلس شيوخ» من أصل افريقي من قرطة (Cirta) (قسنطينة)، وكان يعيش في عهد فيسباسيان، وبعد قرن، حوالى عام ١٧٠م، ارتفع عدد «أعضاء مجلس الشيوخ» الافريقيين الى حوالى مائة، مكونين ثاني أكبر مجموعة، بعد المجموعة المكونة من رجال ايطاليي المولد. وبالمثل فإن أول فارس أفريقي معروف لنا - وكان من موستي (Musti) (الكريب) - قد منحه تيبريوس الخاتم الذهبي وفي عهد هادريان كان هناك عدة آلاف من «الفرسان» في ولاية إفريقيا البروقنصلية ونوميديا، وفي عهد الامبراطورية المبكر كان يختار من بين طبقة الفرسان - أشباه النبلاء - الغالبية العظمى من هؤلاء الموظفين المكلفين بمهام وظيفة مزدوجة، انفصل فرعاها فيما بعد أحدهما عن الآخر، الأول يتعلق بالشؤون المدنية، والثاني بالشؤون العسكرية. وبحلول القرن الثالث أصبح السلم الوظيفي في السلك المدني من العسير تمييزه عن نظيره في السلك العسكري البحت. ونحن نرى - على هذا - أن قيام البربر الرومان كان علامة بارزة في

عصر أسرتي انطونينوس وسفيروس (١٣٨ - ٢٣٥م) عندما كان الافريقيون يلعبون دوراً هاماً في روما والامبراطورية.

وكانت القوة الاجتماعية الرئيسية - في عهد الامبراطورية المبكر - التي جعلت من الممكن - وفي مصلحة الاباطرة انفسهم - تطعيم الطبقة الارستقراطية بدم جديد، مؤكدة ان طبقة الفرسان - بصفة خاصة - قد حافظت على المستوى العالي من الكفاءة الوظيفية والكفايات الشخصية المطلوبة للقيام بمهامها المزدوجة، كانت هذه القوة بلا شك هي الطبقة الوسطى من سكان المدن، والتي يجب أن نسميها البرجوازية المحلية. وأدمج أعضاء هذه الطبقة البارزون، وهم أعضاء مجالس الأعيان المحلية في الارستقراطية الامبراطورية التي كان الأباطرة يختارون من بينها الموظفين لشغل المناصب الرئيسية. وكان أحد العوامل الحاسمة في الفوز بهذه المناصب هو روح التضامن والتماسك السائدة في روما بين الوطنيين المنتمين لنفس الولاية: وهذا يعلل غَلَبة الأسبان في بداية القرن الثاني، الذين تبعهم في ذلك الأفارقة، ثم حل محلهم السوريون، ثم بعد ذلك أهل بانونيا (Pannonia) (شمال البلقان).

وكانت الطبقة الوسطى المؤلفة أساساً من أعضاء مجلس الأعيان البلدي (Decuriones) - كما قيل مراراً - بمثابة العمود الفقري للمجتمعات ذات الصبغة الرومانية في إفريقيا، وفي عهد الامبراطورية المبكر، استمدت اعضاءها - كلية - من فئة معينة من ملاك الأراضي: وكان العضو يعيش في المدينة على دخل يأتيه من ممتلكاته، ولكنه لا يملك ضيعة كبيرة (Latifundium) وليس فلاحاً، حتى وإن أحس بالارتباط بأرضه، فقد كان يفضل أسلوب الحياة البرجوازي، وليته يكون غنياً جداً: فلكي يجعل له اسماً في المدينة، ويحصل على عرفان رجال مدينته بجميله، كان عليه أن يمنح الهدايا بسخاء، والتي كان يوزعها على نطاق ينمّ عن زهوه، تماماً مثلما ينم عن كرمه. وكان ينظم المباريات المحلية، ويقدم الصدقات من الطعام والأموال للفقراء، او يبني ويصون المباني العامة. وكان لهذا أثره البالغ حتى إن آثار أقل المدن شأناً تكشف عن ولع شديد بالزخرفة العمرانية، على نحو لا يتناسب اطلاقاً مع حجم هذه المدن. وكانت جميعها تصر على ان تكون لها ساحتها العامة (Forum) المكتملة بالتماثيل المنصوبة على قواعد، ومبنى لمجلس الأعيان، ودار لمحاكم العدالة، وحمامات، ومكتبات، وملاعب ضخمة ومكلفة للمباريات المحلية، وكذا معابد كثيرة على شرف الآلهة الرسمية او التقليدية. ورغم توفير مزايا معينة مثل الحماية القانونية التي تكفلها المؤسسات الدستورية المحلية، ومستوى اعلى للمعيشة، فإن نمو المدن - الصغير منها والكبير على السواء - مثله في ذلك مثل ثروة الأعيان في المدن - كان حتماً يقوم على استغلال المزارعين.

ومع أن نظرية تدهور المدن في القرن الرابع تحتاج الآن الى التعديل حيث ظهرت نقوش تدل على نشاط نسبي في البناء، كما كشف علم الآثار عن منازل فاخرة الزخرفة، حتى خلال القرن الثالث - مع هذا فإن النمط الاجتماعي للحياة المدنية كان مختلفاً جداً - في عصر الامبراطورية المتأخر - عما ساد في عصر الامبراطورية المبكر. وكانت الزراعة ما تزال هي المصدر الرئيسي للدخل عند خيرة الناس في المدن، ولكن الأعضاء - ممثلي الطبقة الوسطى التي حكمت حتى ذلك الحين من خلال مجالس المدن - حلت محلهم اقلية من كبار ملاك الأراضي وهم الوجهاء (Primates) او الزعماء والرؤساء (Principales) المحليون الذين جمعوا ثرواتهم بتصدير القمح والزيت من مزارعهم وتمكنوا بذلك من الانضمام الى طبقة النبلاء الامبراطورية، وتبوأ هؤلاء الرجال الأثرياء - الذين تمتعوا بمساندة الحكومة الامبراطورية - أعلى المناصب في البلديات وحكومة الولاية. وقد اعادوا بناء المباني العامة التي دُمّرت في القرن الثالث، او اصلحوا المباني التي تهدم بعضها بمرور الزمن، وزخرفوا مدنهم، مدركين ان هذه

الأنشطة التي يتطوعون للقيام بها دون مقابل تفتح لهم أبواب الترقي. وقد كيّف الأباطرة سياستهم في المدن مع هذه التغييرات الاجتماعية، وكان الهدف هو تشجيع نمو المدن، ليس فقط لأن هذا كان أحد العوامل الرئيسية التي يقوم عليها نظام الضرائب الامبراطورية، ولكن - أساساً - لأن المدن كانت تشكل حاجزاً صلباً ضد خطر ما يسمى بالمتبربرين.

وبالنسبة لطائفة أعضاء المجلس البلدي او مجلس الأعيان (Curiales)، وهو الاسم الذي أطلق في عصر الامبراطورية الأخير على مجلس الأعيان (البلدي) (Ordo Decurloanum)، فقد كانت هذه الطائفة تزداد فقراً، وكانت مطالبة - على نحو جماعي - بتأدية واجبات مرهقة ومتزايدة. وحيث أنها قد أرغمت على أن تتولى مسؤولية القيام بالخدمات الالزامية (Munera) البلدية (توفير مؤن الطعام - الخدمات العامة - صيانة المباني العامة - الانفاق على شعائر العبادة، وغير ذلك)، فقد أصبح أعضاء المجلس البلدي (Curiales) في الواقع عبارة عن محصلين للضرائب الواجبة على المدينة، وكانت ممتلكاتهم تعتبر كضمان للديون المستحقة على الأهالي، وتطلع أعضاء المجالس البلدية الأغنياء للترقي للرتبة الأولى (Primates) وبذلك يحتمون وراء امتيازات الطبقتين النبيلتين: طبقة السناتو او طبقة الفرسان. وتجنب آخرون حمل الأعباء المحلية بالالتحاق بالجيش أو الادارات العسكرية (Militiae)، او بالتسلل في صفوف رجال الدين. ولجأت الحكومة الامبراطورية الى اجراءات مضادة عنيفة لمقاومة التهرب من عضوية المجالس المحلية (Curiae)، والذي كان يضر بالحياة البلدية، وبمعنى آخر يقوض أسس الحكم الروماني. وكان أعضاء المجالس البلدية (Curiales) مضطرين لفرض عضوية هيئتهم على أي شخص يمتلك ثروة ذات قدر مناسب، وهو ما يعني فعلياً كل الملاك (Possessores). وكان هؤلاء يشكلون طبقة وراثية حقيقية انعكس انحطاطها المستمر على أسلوب الحياة الرومانية. هكذا تكون الحكومة الامبراطورية - بمنح امتيازات لمجموعة صغيرة من الرؤساء (Principales) الذين اضطروا هم أيضاً إلى الهروب وهجر المدن في النهاية - قد سحقت طائفة اعضاء المجالس البلدية سحقاً، مما أدى الى تفاقم الأزمة الاجتماعية، التي انعكست آثارها الوخيمة على تنمية المدن نفسها.

وفي حين كان من الممكن - في صدر عصر الامبراطورية - لسكان المدن الذين صاروا أغنياء عن طريق التجارة، أن يتولوا مناصب الحكم المحلية ويصبحوا اعضاء في مجالس الأعيان (البلدية) (Ordo)، وبينما كان أرباب المهن مثل الأطباء والمهندسين المعماريين يتمتعون باحترام كبير، فإن هذا الحال لم يستمر طويلاً في عصر الامبراطورية الأخير، وهبطت كل طوائف سكان المدن - الأدنى منزلة من اعضاء المجالس البلدية - الى مستوى الدهماء او «العامة» (Plebs). واصبحت كل الوظائف الضرورية مثل تلك المتعلقة بتوفير الغذاء والنقل مهنة وراثية وسدت امامها كل السبل القانونية للتهرب.

وفي المناطق الريفية كان لا يزال من غير المعتاد خلال القرن الرابع أن يعيش كبار ملاك الأرض الافريقيين في ممتلكاتهم في عزلة عن باقي العالم، وكما رأينا فقد ظلوا يهتمون بعض الاهتمام بتزيين المدن وبالحياة البلدية. ولكن في نهاية القرن ظهرت بوادر الاتجاه نحو نمط اقطاعي من الزراعة، واخذ السيد الاقطاعي (Dominus) - الذي أصبح تدريجياً أكثر استقلالاً في أرضه - يغتصب رويداً رويداً مزيداً من حقوق الدولة الغائبة أو المتقاعسة عن اداء واجبها، وينظم قوة شرطة خاصة باقطاعه، بل ويمارس سلطة الفصل في القضايا البسيطة داخل حدود اقطاعه. ومع ادخال النظام الضريبي المسمى (Iugatio - Capitatio)، كان في مصلحة كل من الخزانة الامبراطورية وكبار ملاك الأراضي ألاّ يكون هناك تغيير - بالنسبة لأي ملكية زراعية - في وحدات انتاج العمل والأرض. وعلى هذا كان ملاك



فسيفساء من شبة: انتصار نبتون

الأراضي العاديون والكنسيون قادرين – بمساعدة الادارات الامبراطورية – على منع الفلاحين المؤاجرين (Coloni) من محاولة تحسين احوالهم، ونجحوا في ربطهم بالأرض. وبالنسبة لملاك المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين يعيشون في المدن فقد رأينا كيف سعوا بشتى السبل للتهرب من وضعهم كأعضاء في المجالس البلدية (Curiales)، وكان الخيار أمامهم واضحاً: فإما العودة للعيش وسط دهماء المدينة (Plebs)، أو قبول نوع من العلاقة الاقطاعية مع صاحب اكبر ضيعة بجوار مزارعهم. في الحق إنه كان هناك ما يدل على ظهور اتجاه عام، نحو تركيز الأرض في أيدي بضعة ملاك قبل ذلك بوقت طويل، فقد سجل كيبريان (Cyprian) في منتصف القرن الثالث ان «الأغنياء يحصلون على قطعة أرض تلو اخرى طاردين جيرانهم الفقراء، وليس هناك نهاية للتوسع الجامح لأراضيهم»(٣٩).

ولا يتسع المقام في هذا العرض الموجز لمناقشة حركة «المارقين circumcelliones» التي كانت دائماً موضع خلاف بين المتخصصين، وحسبنا الاشارة هنا الى ان هذه الطائفة المتمردة وجدت في نوميديا في القرن الرابع، وإن هذه الحركة التي تمت في المناطق الريفية – رغم أنها كانت مضادة للكاثوليكية – كان لها طابع اجتماعي واضح.

الحياة الدينية وظهور المسيحية

لم يكن للسيطرة الرومانية عملياً تأثير يؤدي الى منع عبادة الآلهة التقليدية التي قدسها السكان الوطنيون فظلت في الغالب عبادة الجن البربرية القديمة تمارس في معابد الريف المتواضعة، طبقاً للطقوس المتوارثة، ولكنهم عكفوا – في بعض الأحوال – على عبادة الآلهة اليونانية الرومانية: فعلى سبيل المثال كانت عبادة جنيات المياه واهبات الخصب والصحة تستتر، في بعض الأحيان، وراء عبادة نبتونوس (Neptunus)، وايسكولابيوس (Aesculapius)، أو سرابيس (Serapis)، وفي الأقاليم التي تنتمي للممالك النوميدية – حيث كان التأثير البوني عميقاً وراسخاً – توجد ايضاً دلائل طفيفة على تكريس معبد للآلهة الوطنية، ولكن غالبية سكان الولايات الافريقية مارست عبادة ساتورنوس (Saturnus)(٤٠)، والآلهة اليونانية الرومانية التي تماثل آلهة قرطاجة القديمة، وكانت عقيدة ساتورنوس الافريقي هذا مجرد استمرار لعقيدة بعل حمون، تماماً مثل جونو – كايلستس (Juno-Caelestis) المعبودة الكبرى لقرطاجة الرومانية التي لم تكن سوى تانيت (Tanit) الآلهة الكبرى لقرطاجة البونية، كما عرفت عبادة آلهات الزراعة (Cereres) في الأزمنة البونية النوميدية. وغيرت عملية صبغ البلاد بالصبغة الرومانية الدين الافريقي الى حد ما، وبالطبع اختفت اللغة البونية من طقوس تقديم القرابين النذرية، وحلت أشكال تمثل الآلهة عموماً مأخوذة من الفن الافريقي الروماني محل الرموز المنحوتة المنقوشة على الانصاب واللوحات (Stelae)، وتعكس أماكن العبادة تأثير العمارة الرومانية، ولكن فيما يتعلق بلب العقيدة وجوهرها فإن الدين الافريقي احتفظ بخصائصه المميزة، التي تعبر عنها الطقوس والأشكال المرسومة على اللوحات، وحتى العبارات المستخدمة في الاهداءات الدينية اللاتينية التي تحاكي الصيغ التقليدية المتعارف عليها منذ القدم محاكاة مثيرة.

(٣٩) عن هذه المسائل الاجتماعية انظر: J. Gagé, Paris, 1964.
(٤٠) M. Leglay, Paris, 1966 and Paris, 1967.

الأراضي العاديون والكنسيون قادرين - بمساعدة الادارات الامبراطورية - على منع الفلاحين المؤاجرين (Coloni) من محاولة تحسين احوالهم، ونجحوا في ربطهم بالأرض. وبالنسبة لملاك المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين يعيشون في المدن فقد رأينا كيف سعوا بشتى السبل للتهرب من وضعهم كأعضاء في المجالس البلدية (Curiales)، وكان الخيار أمامهم واضحاً: فإما العودة للعيش وسط دهماء المدينة (Plebs)، أو قبول نوع من العلاقة الاقطاعية مع صاحب اكبر ضيعة بجوار مزارعهم. في الحق إنه كان هناك ما يدل على ظهور اتجاه عام، نحو تركيز الأرض في أيدي بضعة ملاك قبل ذلك بوقت طويل، فقد سجل كيبريان (Cyprian) في منتصف القرن الثالث ان «الأغنياء يحصلون على قطعة أرض تلو اخرى طاردين جيرانهم الفقراء، وليس هناك نهاية للتوسع الجامح لأراضيهم»[٣٩].

ولا يتسع المقام في هذا العرض الموجز لمناقشة حركة «المارقين circumcelliones» التي كانت دائماً موضع خلاف بين المتخصصين، وحسبنا الاشارة هنا الى ان هذه الطائفة المتمردة وجدت في نوميديا في القرن الرابع، وإن هذه الحركة التي تمت في المناطق الريفية - رغم أنها كانت مضادة للكاثوليكية - كان لها طابع اجتماعي واضح.

الحياة الدينية وظهور المسيحية

لم يكن للسيطرة الرومانية عملياً تأثير يؤدي الى منع عبادة الآلهة التقليدية التي قدسها السكان الوطنيون فظلت في الغالب عبادة الجن البربرية القديمة تمارس في معابد الريف المتواضعة، طبقاً للطقوس المتوارثة، ولكنهم عكفوا - في بعض الأحوال - على عبادة الآلهة اليونانية الرومانية: فعلى سبيل المثال كانت عبادة جنيات المياه واهبات الخصب والصحة تستر، في بعض الأحيان، وراء عبادة نبتونوس (Neptunus)، وايسكولابيوس (Aesculapius)، أو سرابيس (Serapis)، وفي الأقاليم التي تنتمي للممالك النوميدية - حيث كان التأثير البوني عميقاً وراسخاً - توجد ايضاً دلائل طفيفة على تكريس معبد للآلهة الوطنية، ولكن غالبية سكان الولايات الافريقية مارست عبادة ساتورنوس (Saturnus)[٤٠]، والآلهة اليونانية الرومانية التي تماثل آلهة قرطاجة القديمة، وكانت عقيدة ساتورنوس الافريقي هذا مجرد استمرار لعقيدة بعل حمون، تماماً مثل جونو - كايلستس (Juno - Caelestis) المعبودة الكبرى لقرطاجة الرومانية التي لم تكن سوى تانيت (Tanit) الآلهة الكبرى لقرطاجة البونية، كما عرفت عبادة آلهات الزراعة (Cereres) في الأزمنة البونية النوميدية. وغيرت عملية صبغ البلاد بالصبغة الرومانية الدين الافريقي الى حد ما، وبالطبع اختفت اللغة البونية من طقوس تقديم القرابين النذرية، وحلت أشكال تمثل الآلهة عموماً مأخوذة من الفن الاغريقي الروماني محل الرموز المنحوتة المنقوشة على الانصاب واللوحات (Stelae)، وتعكس أماكن العبادة تأثير العمارة الرومانية، ولكن فيما يتعلق بلب العقيدة وجوهرها فإن الدين الافريقي احتفظ بخصائصه المميزة، التي تعبر عنها الطقوس والأشكال المرسومة على اللوحات، وحتى العبارات المستخدمة في الاهداءات الدينية اللاتينية التي تحاكي الصيغ التقليدية المتعارف عليها منذ القدم محاكاة مثيرة.

(٣٩) عن هذه المسائل الاجتماعية انظر: .J. Gagé, Paris, 1964
(٤٠) .M. Leglay, Paris, 1966 and Paris, 1967

يتبنون - بثبات - موقف حركة معارضة. وبالرغم من نظرة روما المتفتحة وموقفها المتسامح المعتاد ازاء الأديان الجديدة، فإن روما لم يكن بوسعها أن تتساهل مع طائفة تهدف الى خلق شبكة واسعة من جماعات تجاهد من أجل مثل اعلى مختلف وخارج عن اطار الأنظمة الرسمية. وعلى هذا وقعت عقوبات صارمة على المسيحيين: ففي سنة ١٨٠م أطيح برؤوس اثني عشر مسيحياً في مدينة سكلي (Scilli) بأمر البروقنصل (حاكم ولاية إفريقيا)، وشهد عام ٢٠٣م استشهاد القديستين بيربيتوا (Perpetua) ، وفيليستاس (Felicitas) ورفاقهما الذين ألقي بهم إلى الوحوش الكاسرة في ساحة ملعب قرطاجة. ولكن الاجراءات القمعية - التي يجب ألا يفوتنا انها كانت تنفذ على فترات متباعدة - فشلت في كبت فورة حماس المؤمنين الذين كان العديد منهم يميلون بشوق كبير الى الاستشهاد.

ولا يتسع المقام في هذا العرض الموجز لاستعراض تاريخ المسيحية الافريقية التي كانت في قمتها في الفترة بين ظفر الكنيسة بالأمن والسلام في القرن الرابع واستقرار العرب في شمال إفريقيا. ويجب عقد دراسة خاصة لهذه المسألة المعقدة، التي تستلزم وبصفة خاصة دراسة لمذهب دوناتوس (Donatism) وانشقاقه عن الكنيسة، وللأدب المسيحي من ترتوليان الى القديس أغسطس الذي كانت شخصيته وعمله آخر انتاج باهر لطريقة الحياة الرومانية في إفريقيا، والغرب مدين له بحفظ وتسليم تراث الثقافة اللاتينية للأجيال التالية، حيث ان المسيحية خلال العصور كانت ترعى ميراث مذهبه، الذي قلّما يوجد ما يقارن بغزارته.

الثقافة الافريقية

بعد طول اهمال من كتّاب التاريخ الروماني أصبح الآن فن الولايات والثقافات النائية مركز الاهتمام، ويرجع هذا الى فهم واضح لحدود عملية صبغ البلاد بالصبغة الرومانية، والأشكال المختلفة التي اتخذتها في علاقاتها مع المجتمعات الوطنية. وزيادة على ذلك فليس هناك من ينكر ان فن اقليم معين لا يمكن أن ينفصل عن حياته الاقتصادية والاجتماعية والدينية. وفي هذا الصدد أصبح من الضروري - لدراسة وتقدير قيمة الفن الذي نشأ في الولايات الافريقية في ظل الحكم الروماني - أن ندخل في الاعتبار بقاء الأساس البوني - الليبي الذي استمر - زيادة على ذلك - في اتباع نمطه الخاص في الحياة والتطور لعدة قرون.

ولا يمكن هنا مناقشة المسائل المعقدة التي يمكن أن يعالجها الأثريون أساساً. ونكتفي هنا بإحالة القارىء الى كتاب شارل بيكار (G. Charles Picard) بعنوان «حضارة إفريقيا الرومانية» (La Civilisation de L'Afrique Romaine) الذي عقد فصلاً هاماً للأدب والفن الافريقي، وحسبنا أن نلفت النظر الى عدة نقاط أولها أن هذه الثقافة الافريقية ليست مدينة فقط للفينيقيين والقرطاجيين بما استوحته من أفكار في أطوارها المبكرة، فعندما بدأ ملاحو الشعوب البحرية - القادمون من الشرق - في التردد على سواحل إفريقيا في بداية الألف الأولى قبل الميلاد، كانت البلاد قد استوعبت - من خلال اتصالاتها بجزر البحر المتوسط - عدة أساليب فنية، مثل ذلك الذي أدى الى ظهور الفخار المرسوم بالألوان المسمى القبلي او البربري، وقد ثبت الآن وجود سكان مستقرين مهيئين في ذلك الوقت لتقبل شكل أولي أو بدائي من أشكال الحياة المدنية المتحضرة، على نحو ما يتضح من مقابر ما قبل التاريخ الجزائرية التونسية (Dolmens) ، والمقابر المستطيلة الشكل في شمال تونس (Haounets) ، وكذا من



طرابلس (قديماً مدينة أويا)، ليبيا: قوس نصر ماركوس أوريليوس، تفاصيل النصر

الأدوات التي وجدت في الآثار الجنائزية المكتشفة في شمال غرب مراكش[٤١]. وفيما بعد فإن الثقافة الفينيقية والبونية مختلطة بعناصر مصرية وشرقية مضافاً اليها التأثير الهلينستي بعد القرن الرابع قبل الميلاد قد تبناها وكيفها السكان الوطنيون قبل - وإن يكن على الأخص بعد - تدمير قرطاجة. وأخيراً فإن المساهمة الايطالية الرومانية - نظراً لكونها أكثر أهمية وفرضت بطريقة مباشرة أكثر وضوحاً - قد ولدت حتماً أشكالاً هجينة مختلفة من الصعب تحديدها. ومع هذا فقد جرت العادة على التمييز بين ثقافتين في إفريقيا، الأولى رسمية ورومانية، والثانية شعبية وأهلية وإقليمية. ولكن هناك - بلا ريب - آثاراً يلتقي فيها الاتجاهان، ويختلط احدهما بالآخر، لدرجة يفقد فيها كل منها خصائصه الذاتية المميزة.

وتمثل الأعمال المعمارية الافريقية عموماً طرزاً من المباني العامة التي كانت منتشرة في كل أنحاء العالم الروماني، وعلى ذلك تكون قد استلهمت وتأثرت بالأسلوب الفني والنماذج الرومانية. ولم تكن المنحوتات المزخرفة والتماثيل الكبيرة للآلهة والأباطرة والرجال المبرزين مختلفة كثيراً في أسلوبها الفني عن نظائرها في ايطاليا أو في الولايات الأخرى. ومع هذا فإن المنشآت المعمارية والتماثيل المنحوتة المرتبطة بالعادات الدينية وتقاليد الدفن لدى السكان، وكذلك بعض أساليب فنية خاصة، معمارية وزخرفية، كانت تتسم بطابع الفن المحلي وخصائصه: ويتضح هذا من المعابد التي اقيمت للآلهة التي احتفظت بشخصيتها الوطنية رغم تماثلها الظاهري مع الآلهة الرومانية، كما يظهر في بعض الأضرحة، وفي أسلوب فني خاص ببناء الجدران يعرف بالبنيان أو طراز البناء الافريقي (Opus Africum)، وفي المعمار المنزلي، وأخيراً في لوحات (Stelae) النذور التي ظلت تحمل طابع مؤثرات ما قبل العصر الروماني. وفي عهد أسرة سفيروس تأثرت منحوتات لبدة، ومنحوتات المدن الأخرى في طرابلس وولاية إفريقيا البروقنصلية، تأثراً قوياً باتجاه هام، ربما نشأ أصلاً في آسيا الصغرى، وقد تم استيعابه بسرعة لأنه كان متوافقاً مع الاتجاهات القديمة - التي كانت لا تزال قوية - في الفن الافريقي.

ان الفسيفساء التي لا تحصى، والتي القي عليها الضوء منذ بداية هذا القرن تكشف أيضاً عن الاتجاهات والخصائص المحلية. وهنا ثانية يمكن فقط أن نحيل القارىء الى الدوريات المتخصصة، والى كتاب شارل - بيكار سابق الذكر الذي أنهى فصله «أسلوب الباروك في الفن الافريقي» (The African Baroque) بالكلمات الآتية: «خلاصة القول، على هذا، ان إفريقيا أوفت روما دينها، وأظهرت أنها قادرة على جني الفائدة مما اقتبسته وصبغه بروح ليست يونانية ولا شرقية هلينستية[٤٢]».

---

(٤١) هذا الكتاب الحديث غير تماماً الأراء التقليدية - انظر على سبيل المثال: G. Camps, Paris 1961 and 1960, E.G. Gobert, 1958, pp. 1-144; J. Tixeront, X, 1960, pp. 1-50, P.A. Février, Juin 1967, pp. 107-123.

(٤٢) G.C. Picard, La Civilisation, p. 353.